النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⵜ ⵜⴰⵎⵓⴽⵔⴰⵟⵉⵜ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 611 ■ من 26 يونيو الى 2 يوليوز 2025 ■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

الفساد في التعليم العالي نتيجة طبيعية لغياب الديمقراطية ولقمع الحركة الطلابية

عبد الحق الواسولي:

ضيف العدد

إن مظاهر الفساد في الجامعة لا يمكن عزلها عن مظاهر الفساد في المجتمع وفي جميع المرافق والتي هي نتيجة طبيعية لسياسة النظام المغربي.

15

من بؤرة 20 يونيو إلى حركة 20 فبراير ووضوح الشعار والمطلب

06

الجامعة المغربية بين العنف الفصائلي وإعادة بناء النضال الطلابي

12

09 08 07

كلمة العدد:

التقلبات المناخية والأوبئة تفضح الشعارات المخزنية

لطالما تغنى النظام القائم بالمغرب عبر حكوماته المتعاقبة الفاشلة، بترديد شعار «الدولة الاجتماعية» دون تقديم أية برامج، تتماشى وتطلعات الشعب المغربي المكتوي بنيران لهيب النهب والفساد والاستبداد والتسلط.

فالنظام يواجه المعارك والنضالات الشعبية الممتدة على طول ربوع الوطن والمتنوعة المطالب المشروعة؛ يواجهها بالرفض، ثم بالقمع المباشر، وليكن ما يكون، أو بالترهيب والترغيب أو بكيل الاتهامات الجاهزة مثل الخروج عن الإجماع الوطني، أو التبعية للخارج. أجندات تهدد سلم وسلام البلاد، ثم المس بالمقدسات والنتيجة هي شن هجوم على حرية التعبير وعلى الحق في التظاهر بكل الوسائل عن طريق القضاء المتحكم فيه أو عبر الإعلام المأجور.

فكيف يتعامل النظام القائم مع شعاراته حول «الدولة الاجتماعية» في وقت الكوارث الطبيعية؟

جدير بالتوضيح أن بعض هذه الكوارث الطبيعية يجد بعض أسبابه نتيجة السياسات المطبقة من طرف الكتلة الطبقية السائدة وأجهزة دولتها. فالجفاف وندرة المياه بالإضافة إلى تقلبات العوامل المناخية يزيد الحالة تفاقما كنتيجة موضوعية لا غبار عليها جراء الاختيارات الاقتصادية للدولة التي ربطت اقتصاد المغرب بالمنظومة الامبريالية والخنوع لقسمة العمل الدولية المنتجة للتفريط في السيادة الغذائية واستنزاف الفرشة المائية والموارد الطبيعية وتصديرها.

وفي مقابل الجفاف هناك حالات الفيضانات وإغمار مناطق شاسعة بالمياه وتقطيع أوصال جهات واسعة من المغرب، وهي كوارث عرت عن هشاشة البنيات التحتية وعن فشل سياسة السدود والتحكم في حمولة الوديان والشعاب.

وفي حالة الزلازل، كما حصل مع زلزال الحوز لسنة 2023 وتداعيته لحدود الساعة على المتضررين وضحاياه، تملصت الدولة من مسؤوليتها وغابت عن ساحة المواجهة لآثار الزلزال. فرقت الوعود الكاذبة وأحكمت قبضتها السلطوية لمنع الاحتجاج وتنظيم المتضررين، وأطلقت يد السماسرة ولوبيات الفساد والنهب وتوسيع خريطة المضاربين والملاكين الكبار للاستحواذ على ميزانيات الصناديق المحدثة لمواجهة الأضرار في غياب أية دراسة علمية وعملية وتقديم خطة إعادة البناء والإعمار شفافة يمكن للمتضررين مراقبتها والتدخل لترشيد وتعجيل التنفيذ العملي للالتزامات وإعطاء ذوي الحقوق ما يستحقونه.

ولمواجهة تنصل الدولة من واجباتها تجاه المتضررين من مختلف هذه الكوارث الطبيعية قامت عدة تحركات جماهيرية مطالبة بإعلان تلك المناطق منكوبة، ولم تكن الاستجابة في البداية إلا في حالة زلزال الحوز. لكن بعد مضي شهرين من الفاجعة تحقق ذلك بفضل الضغط الشعبي، وهو المطلب الذي رفعه منذ البداية حزب النهج الديمقراطي العمالي. وتكررت المواجهات الشعبية لسياسة الإهمال والتنصل التي مارستها الدولة في العديد من الحالات مثل فيضانات طاطا سنة 2024، والتعتيم المفروض بفعل التهميش وعزلة مناطق مغرب الجنوب الشرقي مما يعزز أن الدولة المخزنية تتوفر فقط على خطط ومقاربات قمعية تهدف إلى الحفاظ على الأمن القمعي وليس الأمن الحافظ لكرامة الشعب وساكنة المناطق المتضررة. فالتاريخ يعيد نفسه، فبالعودة إلى فيضانات الغرب 2009 وقبلها فيضانات أوريكا المتكررة بفعل التهميش، لا يخطو النظام المغربي أي خطوة لمعالجة مخاطره: زلزال أكادير 1961 الذي اغتنى منه عدد من التجار الكبار، وزلزال الحسيمة 2004 الذي كان عنيفا ترتبت عنه انتفاضة شعبية بالريف وتعامل معه النظام بالقمع الأهوج وأعاد مأساة انتفاضة1984للواجهة.

إن انتشار وباء كورونا بداية 2020 وضع النظام المخزني في المحك على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، أبان عن الاسلوب القمعي للدولة المغربية واستغلالها للوضع العام، ومحاولة تمرير عدد من الملفات والاجراءات التعسفية تحت ذريعة مواجهة الجائحة، من ضمنها على سبيل المثال حرمان التجار الصغار بالأسواق والتجمعات التجارية من مزاولة عملهم طيلة اليوم مع تحديد توقيت الجولان يعكس تعميق استعباد الطبقة العاملة في مختلف مواقع الإنتاج الصناعية والفلاحية والخدماتية، وسينتشر ببلادنا في سنة 2024داء بوحمرون خاصة بالجنوب الشرقي ويصيب أطفال المنطقة بالدرجة الأولى والثانية مما سيطرح سؤالا جوهريا عن مدى ضعف وانكشاف السياسة الصحية بالمغرب واختزالها في المبادرات الرسمية والإدارية العاجزة عن مواكبة هموم الجماهير الشعبية.

ان شعار «الدولة الاجتماعية» لم تكن له أية سياسة فعلية تحققه في واقع جماهير شعبنا، وقد سقطت الدولة في امتحان مواجهة الكوارث الطبيعية بل حولت هذه الكوارث إلى مناسبة المزيد من النهب وتسليط السماسرة وأغنياء الكوارث، وشددت قبضة الضبط التسلطي والاستبدادي على المتضررين حتى لا يتحولون إلى حركة اجتماعية مناضلة.

■ عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 /104

annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

السحب: Anteprima

بيان صادر عن اجتماع المكتب الجهوي لجهة الشمال / الريف لحزب النهج الديمقراطي العمالي تحت شعار: «الذاكرة الجماعية لجهة الشمال – الريف في قلب الصراع السياسي»

وفي سياق إقليمي ودولي موسوم بتصاعد التوترات الجيوسياسية، وانفجار حرب مفتوحة بين الكيان الصهيوني والنظام الإيراني، بكل ما تحمله من مؤشرات خطيرة على مستقبل شعوب المنطقة، وتداعياتها المباشرة على الأوضاع الوطنية والجهوية، عقد المكتب الجهوي للنهج الديمقراطي العمالي – جهة الشمال – اجتماعه العادي، حيث توقف، بنقاش جماعي رصين، عند مستجدات الوضعين الوطني والجهوي، في ظل ظرفية تطبعها أزمات مركبة تضرب في العمق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للجماهير الشعبية، وتكشف بشكل صارخ عن الارتهان البنيوي للنظام القائم للمراكز الإمبريالية وتخليه التام عن أية اختيارات وطنية مستقلة.

وإذ يستحضر المكتب الجهوي الذكرى البطولية لمعركة أنوال المجيدة، باعتبارها محطة مضيئة في تاريخ المقاومة الشعبية ضد الاحتلال، فإنه يؤكد أن الذاكرة الجماعية لجهة الشمال – الريف ليست ماضيا يُحتفى به فحسب، بل أداة نضالية راهنية يجب استعادتها وتحصينها وتوجيهها، بما يخدم المعارك الحالية ضد الاستبداد والفساد والتبعية.

وقد رصد المكتب الجهوي، في هذا السياق، جملة من الاختلالات البنيوية التي تميز الوضع الوطني، وفي صدارتها:

– الانعكاسات الكارثية للحرب الجارية على ميزانية الدولة المغربية، في ظل الارتفاع الصاروخي لأسعار المحروقات والغاز، وانعدام أي رؤية وقائية، بعد الإجهاز المتعمد على مصفاة «لاسامير» التي كانت تشكل آلية استراتيجية للتحكم في تقلبات السوق الدولية.

– استمرار دعم الريع الطاقي والاحتكار، واستقواء لوبيات الاستيراد على حساب السيادة الاقتصادية، بما يُفضي إلى نزيف في الميزانية وتآكل ما تبقى من منظومة الحماية الاجتماعية.

– تمادي الدولة في نهج سياسات تقشفية جائرة، عبر قوانين مالية معادية لمصالح الكادحين، في مقابل الإمعان في سداد كلفة الديون والتسلح خارج أي رؤية دفاعية وطنية مستقلة.

أما على المستوى الجهوي، فقد سجّل المكتب ما يلي:

– الاستمرار في إنتاج التفاوتات المجالية، حيث تعيش مناطق بكاملها في جبالة والريف العميق على هامش التنمية، في غياب الخدمات الأساسية، وتفشي البطالة، وهجرة جماعية للشباب نحو المجهول، مقابل استفادة مراكز محدودة من استثمارات انتقائية تُغذي اقتصاد الريع والولاءات السياسية.

– تنامي اقتصاد المضاربات العقارية والتهريب وتبييض الأموال، في ظل غياب أي إرادة سياسية لتقويض بنية الريع وإرساء تنمية عادلة ومندمجة.

وإذ يعبّر المكتب الجهوي عن تضامنه الكامل مع الشعوب المناضلة في فلسطين واليمن ولبنان، ومع كل قوى المقاومة المناهضة للإمبريالية والأنظمة التابعة، فإنه يعلن ما يلي:

1. تشبثه بخيار المقاومة الشعبية، كإطار نضالي استراتيجي لمجابهة منظومة التبعية والتطبيع والاستبداد، وتحية عالية لكل الأصوات الحرة التي تواجه محاولات استئصال الذاكرة وتزييف التاريخ المقاوم.

2. إدانته للتحالف الرجعي – الإمبريالي، الساعي إلى طمس الرمزية النضالية والتاريخية لجهة الشمال – الريف، عبر مشاريع استعراضية تمسخ الذاكرة الجماعية وتحولها إلى سلعة تُستثمر في برامج السياحة السياسية بدل أن تبقى رأسمالا كفاحيا في معارك التحرر.

3. مطالبته العاجلة بإعادة تشغيل مصفاة «سامير»، باعتبارها رافعة استراتيجية لحماية الاقتصاد الوطني وضمان الأمن الطاقي، ومواجهة تغوّل الرأسمال الاحتكاري.

4. دعوة كل مناضلات ومناضلي الجهة إلى إطلاق دينامية نضالية شاملة، بمناسبة تخليد الذكرى المئوية لمعركة أنوال، تكرّس مركزية الريف في المشروع الوطني التحرري، وتعيد الاعتبار لتضحيات الشهداء والمناضلين الذين واجهوا الاستعمار بكل شجاعة ووضوح موقف.

5. تأكيده على ضرورة إقرار عدالة ترابية حقيقية، تضمن توزيعًا عادلا للثروة وربط الهامش بشبكات الخدمات وفرص الشغل والتعليم، مع فتح تحقيقات جادة لمحاسبة المتورطين في نهب المال العام وتكريس الإقصاء الجهوي.

6. تنديده القوي بحملة القمع والتضييق على الحريات، واستمرار الاعتقال السياسي، واستهداف الصحافيين والمدونين والمناضلين، في محاكمات جائرة لا تستهدف فقط الأفراد بل تسعى إلى ترهيب كل صوت حر، بما يكشف زيف خطاب الدولة حول حقوق الإنسان ودولة المؤسسات.

وختامًا، فإن المكتب الجهوي للنهج الديمقراطي العمالي – جهة الشمال، إذ يهيب بكل مناضليه ومناضلاته للانخراط الواعي والفعّال في تخليد ذكرى أنوال، فإنه يعتبر هذا التخليد لحظة كفاحية تتجاوز الطابع الرمزي، نحو فعل تحرري متجدد، يعيد ربط الحاضر بجذور النضال الشعبي، ويُبقي جذوة المقاومة مشتعلة ضد كافة أشكال الاستبداد، والتطبيع، والنهب.

– عاشت ذكرى أنوال المجيدة.
– عاش الشمال/ الريف المقاوم.
– المجد والخلود للشهداء.
– ولا خيار سوى المقاومة الشعبية.

عن المكتب الجهوي لجهة الشمال/الريف –
22 يونيو 2025

بيان

حزب النهج الديمقراطي العمالي المكتب بجهة الجنوب

عقد المكتب الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الجنوب اجتماعا عاديا يوم الأحد 22 يونيو 2025 بمقره باشتوكة آيت باها، تزامن هذا الاجتماع مع ذكرى انتفاضة 20 يونيو 1981 الخالدة التي قدم فيها شعبنا الأبي، خاصة جماهير مدينة الدار البيضاء، تضحيات جسام في مواجهة قرارات الزيادة في الأسعار، التي ووجهت بالحديد والنار وخلفت مئات الشهداء الذين روت دمائهم الزكية شوارع البيضاء. كما اتى هذا الاجتماع العادي في ظروف تشهد تصاعد الهجوم الإمبريالي – الصهيوني على الشعوب ويتجلى ذلك في استمرار الإبادة الصهيونية للشعب الفلسطيني بقطاع غزة، حيث يدخل العدوان الوحشي على القطاع شهره الواحد وعشرون، وسط صمت دولي مفضوح، ودعم امبريالي غربي وتواطؤ أنظمة الخيانة العربية، في مقدمتها النظام المغربي.

تزامنا مع هذا العدوان، شنت القوات الصهيونية والولايات المتحدة الامريكية هجومًا إرهابيا على الشعب الإيراني، وذلك بهدف تطبيق المشروع الامبريالي وفرض هيمنة المحور الإمبريالي الرجعي على شعوب المنطقة. فما يجري اليوم من توسيع لدوائر العدوان، ومن عسكرة مفتوحة لمنطقة غرب اسيا والشرق الاوسط وشمال إفريقيا، يكشف جوهر التحالف الصهيوني – الأمريكي – الرجعي، الذي يسعى إلى تصفية القضية الفلسطينية، وتطويق قوى المقاومة، وإعادة رسم خرائط التبعية من جديد، بما يضمن استمرار نهب خيرات الشعوب، وحرمانها من مقدراتها الاقتصادية وادلالها.

اما على المستوى الوطني فالوضع يتسم ب:

– استمرار النظام المخزني في تعميق تبعيته للدوائر الإمبريالية والصهيونية، من خلال تسريع وتيرة التطبيع الشامل، وتعزيز التعاون الأمني والعسكري مع الكيان الصهيوني، في استهتار تام بالإرادة الشعبية وموقف الشعب المغربي التاريخي الداعم للقضية الفلسطينية.

– مواصلة النظام تنفيذ سياساته اللاشعبية التي تمعن في تفكيك الخدمات العمومية وضرب القدرة الشرائية وتعميم البطالة والهشاشة.

– المغرب يشهد بالموازاة مع ذلك موجة جديدة من الهجوم على الحريات ومنع أنشطة الإطارات المناضلة وحرمانها من استعمال القاعات العمومية ومن وصولات الايداع، ويتم متابعة الأصوات الحرة و جرها للمحاكمات الصورية، و كل ذلك بهدف الترهيب و اسكات كل الاصوات الشعبية المقاومة و المندد بما تعيشه بلادنا من تفكك اقتصادي واجتماعي وتصاعد للقمع.

أما بخصوص المستوى الجهوي:

فقد انعكست السياسات المخزنية التفقيرية على المنطقة أدت إلى تازم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية،ويتجلى ذلك من خلال:

–معاناة الساكنة، خاصة بالمجال القروي والساحلي، من أزمات متعددة الأوجه، تعكس حجم التهميش البنيوي وواقع الاستغلال الفاحش لثروات المنطقة.

–مواصلة العمال الزراعيين بمناطق اشتوكة، آيت عميرة، أولاد تايمة وتارودانت لنضالاتهم المريرة و بشكل يومي لمواجهة ظروف العمل القاسية، والطرد التعسفي، و محاربة العمل النقابي، و كنموذج لذلك ما تتعرض له عاملات محطة «سوفريش» باشتوكة آيت باها اللائي لم يتوصلن بأجورهن لأكثر من شهر ونصف، مع استمرار خروقات لقانون الشغل، وغياب التصريح بأيام العمل لدى CNSS و الاستفادة من التغطية الصحية.

–دخول عمال «AGROSSEVILLA» في اعتصام مفتوح أمام الضيعة التي يشتغلون بها بمنطقة آيت عميرة منذ 3 يونيو 2025 بعد توقيفهم المفاجئ عن العمل، وحرمانهم من أجورهم وحقهم في التغطية الصحية.

– استمرار حوادث السير القاتلة في صفوف العمال، وكان آخرها تلك التي وقعت صباح يوم الاثنين 23 يونيو 2025 حيث انقلبت سيارة تقل العاملات والعمال على الطريق الإقليمية رقم 1009 الرابطة بين مدينة بيوكرى وايت ميلك، وأسفرت عن إصابة 19 شخصًا، بينهم حالة حرجة، في ظل صمت مطبق من طرف المسؤولين.

–أزمة الماء التي تعكس مدى الفوضى والنهب الممنهج الذي تتعرض له الفرشة المائية من طرف اصحاب الضيعات الكبرى، فيما يعاني السكان من العطش والانقطاعات المتكررة للماء.

–المجال البيئي بدوره يتعرض للتدمير الممنهج من خلال الزحف العمراني واستعمال المبيدات ومخلفات البلاستيك وانتشار مطارح الازبال العشوائية وسط التجمعات السكانية (نموذج جماعتي سيدي بيبي وأيت اعميرة)، وغياب أي رقابة حقيقية على مخلفات الأنشطة الصناعية والزراعية.

–ازداد هذا الوضع قتامة بفضائح التعليم العالي الذي أصبح مسرحًا للفساد، إذ أصبحت جامعة ابن زهر عنوانا لظاهرة بيع شواهد الماستر والدكتوراه، في ممارسات فاضحة اجهزت على ما تبقى من قيم الاستحقاق والنزاهة.

–أما ضحايا الزلزال بتارودانت والنواحي، فلا يزالون يواجهون مصيرهم في صمت من دون أي اهتمام بأحوالهم الكارثية ودون أي برنامج حقيقي لإعادة الإعمار، عدا الاستمرار في نفس السياسات التي يطبعها الإهمال والإقصاء.

بناء على ما سبق، فإن المكتب الجهوي يعلن للرأي العام ما يلي:

–تضامنه المبدئي والثابت مع الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة، وتنديده بالعدوان الصهيوني المستمر، ورفضه القاطع لكل أشكال التطبيع،

–استنكاره وتنديده بالهجوم الارهابي العدواني الذي تعرضت له الجمهورية الإيرانية من طرف الكيان الصهيوني وبدعم امريكي امبريالي غربي،

–تضامنه مع العاملات والعمال وعموم الكادحين بالجهة وعلى المستوى الوطني في المعارك التي يخوضونها ضد الباطرونا التي تضرب بعرض الحائط كل القوانين الشغلية ورغم ذلك تلقى كل اشكال الدعم من المخزن واجهزته القمعية،

–تدعو كل الفئات الشعبية المتضررة من السياسات التفقيرية المخزنية وكل القوى الحية بالجهة الى رص الصفوف وتنسيق الجهود للدود عن الحقوق التي تضمنها كل التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية بما فيها الحق في السكن اللائق والحق في الشغل والتطبيب والتعليم والحق في التعبير والتنظيم والحق في التظاهر السلمي واستغلال كل القاعات العمومية بهدف التواصل مع الفئات الشعبية بهدف توضيح المواقف بخصوص القضايا المتعلقة بالشأن الوطني والجهوي/المحلي.

كل التضامن مع الشعب الفلسطيني البطل ومقاومته الباسلة التي تواجه غطرسة الكيان الصهيونية الاحتلالي وكل المساندة والدعم لكل الشعوب المدافعة عن سيادة اوطانها و المجد و الخلود لشهداء شعبنا و لكل الشهداء الذي استرخصوا حياتهم من اجل القضايا العادلة.

المكتب الجهوي للنهج الديمقراطي العمالي
جهة الجنوب

تنسيقية الهيئات الغابوية تطالب الوزارة بتنفيذ التزاماتها

اكدت تنسيقية الهيئات الغابوية التابعة للفرع القطاعي لمهندسي للمياه والغابات ،على الأهمية القصوى لتنفيذ الالتزامات التي تعهد بها وزير الفلاحة والمدير العام للوكالة الوطنية للمياه والغابات لتدبير المرحلة الانتقالية محذرة بشدة في بيان صادر عن اجتماعها يوم 19 يونيو، من أي تماطل أو تراجع عن هذه الالتزامات، مما سيؤثر سلبا على السير العادي للوكالة وعلى السلم الاجتماعي...

في إطار متابعتها لتطورات المرحلة الانتقالية، التي يجتازها قطاع المياه والغابات، ومن أجل تقييم سير تنفيذ الالتزامات السابقة، الرسمية والصريحة، مع وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات والمدير العام للوكالة الوطنية للمياه والغابات، اتجاه موظفي وموظفات الوكالة، عقدت تنسيقية الهيئات الوطنية الغابوية المكونة من الفرع القطاعي للمياه والغابات التابع للاتحاد الوطني للمهندسين المغاربة، وجمعية التقنيين الغابويين، والنقابة الوطنية للمياه والغابات التابعة للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (ا.م.ش)، لقاءً تشاورياً، كان مناسبة لتقاسم المعطيات والمستجدات المتعلقة بتنزيل مجمل الاتفاقات، مما يمكن التنسيقية، بصفتها هيئة مشتركة للترافع والدفاع عن مطالب كافة فئات الموظفين بالوكالة، من اتخاذ المواقف المناسبة وإقرار ما يلزم من مبادرات.

وفي جو أخوي، وبعد نقاش مستفيض، خلصت التنسيقة الى عدد من المواقف والقرارات نعرضها على عموم الموظفين والموظفات، والرأي العام الوطني، كما يلي:

1 – رفضها بشكل مطلق أي استمرار في المماطلة أو محاولة التنصل من التزامات السيد وزير الفلاحة والسيد المدير العام للوكالة، بموجب اتفاق 6 مارس المنصرم واتفاق المدير العام للوكالة في 7 يناير 2025 في إطار الحوار القطاعي وما تلاه من لقاءات واجتماعات، وتؤكد على ضرورة تنفيذها ونخص منها بالذكر:

● المصادقة على التعديلات ذات الأثر القانوني والتنظيمي، المتفق عليها بشأن النظام الأساسي لموظفي ومستخدمي الوكالة الوطنية للمياه والغابات.

● توسيع قاعدة المستفيدين من المنح والتعويضات الخاصة (منح التشجير والاستغلال والعزلة وتحرير المحاضر) لتشمل جميع الموظفين العاملين في مشاريع التشجير والاستغلال وتنفيذ المحاضر والموجودين في العزلة.

● معالجة موضوع الضريبة على الدخل، دون المساس بالمكتسبات والاخلال بمنطق توزيع هذه المنح وفق السلاليم.

● صرف منح التشجير والاستغلال والعزلة المتعلقة بسنوات 2022، 2023، 2024 و2025 دون مزيد من التأخير الى جانب باقي المنح والتعويضات (المحاضر، الشساعة، المطية، الاخطار).

● إدماج شامل لحاملي الشهادات، وفق ما تم الاتفاق عليه، على غرار عدد من المؤسسات العمومية والقطاعات.

● بلورة مشروع حول تفعيل التعويض عن الإلزامية منصف للأطر الميدانية.

–2 تتبعها عملية انهاء الالحاق بالوكالة وتجدد المطالبة بالتجاوب مع جميع الطلبات دون استثناء، وضمان حق أصحابها في الاستقرار المهني والاجتماعي، المضمون بموجب قانون الأحداث الذي ينص على ألا ينجم عن هذه المرحلة الانتقالية أي مساس بمكتسبات وحقوق الموظفين،

–3 وضع حد فوري لأي محاولات ترمي الى إفراغ منحة الالزامية سواء الدائمة أو المؤقتة من قيمتها وجوهرها وبالتالي تبخيس العمل الميداني الذي يتطلب العمل خارج أوقات العمل القانوني وأيام العطل الأسبوعية والاعياد مما يقوض قدرتها على تعبئة الموارد البشرية الميدانية للقيام بمهامها الجسيمة.

–4 مطالبتها بالشروع الفوري، في تعديل منظومة المنح والتعويضات التي جاء بها النظام الاساسي لموظفي ومستخدمات الوكالة، لمواءمتها مع نظيره الذي تم اعتماده مؤخرا لفائدة مستخدمي المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي، لاسيما فيما يتعلق بمنحة المردودية ومنحة النجاعة.

–5 مطالبة التنسيقية بالتعجيل بعقد اجتماع المجلس الاداري للوكالة، للمصادقة على التعديلات وتحويل التزامات وزير الفلاحة والمدير العام للوكالة، الى قرارات ملزمة قانونيا.

وعليه، فإن تنسيقية الهيئات الغابوية تعبر عن:

● قلقها الشديد جراء التباطؤ في تنزيل الالتزامات وغياب رؤيا واضحة وجدول زمني محدد. هذا الوضع يثير تخوف الموظفين/ات من محاولات التملص من بعض هذه الاتفاقات، أو افراغها من محتواها المادي.

● تحذيرها من أي تعاطي تمييزي او انتقامي مع الموظفين الراغبين في انهاء الالحاق، ومطالبتها بالالغاء الفوري للتعيينات التعسفية، التي لم تراع حق الموظف في الاستقرار الاجتماعي.

● مطالبتها السيد وزير الفلاحة بالتدخل العاجل لدى الوزير المكلف بالميزانية لحسم القضايا خاصة ذات الأثر المالي وفقا لالتزامات وزارة الفلاحة والوكالة الوطنية للمياه والغابات ووفق مقترحات الشركاء الاجتماعيين في الوكالة ضمانا للسلم الاجتماعي.

● مطالبتها بعقد لقاء عاجل لتنسيقية الهيئات الغابوية بكافة مكوناتها، مع السيد المدير العام للوكالة الوطنية للمياه والغابات.

وبهذه المناسبة تدعو تنسيقية الهيئات الوطنية الغابوية، عموم فئات الموظفين والموظفات في المكاتب الادارية والمهام الميدانية، للاستعداد للرد على حالة الغموض القائمة، وعلى أي تراجع عن الالتزامات أو الالتفاف عليها.

كما تحمل وزارة الفلاحة وادارة الوكالة، والوزارة المكلفة بالميزانية، تداعيات الوضع القائم وانعكاساته المباشرة، على تعبئة عموم الموظفين/ات، للادماج الطوعي في الوكالة، وعلى السير العادي للعمل في كافة أسلاك الوكالة.

وجدة:

رفض القرارات الانفرادية الخاصة بسوق السمك بباب سيدي عبد الوهاب

انعقد يوم الجمعة 20 يونيو 2025، على الساعة الخامسة مساءً، بمقر الاتحاد المغربي للشغل بوجدة، اجتماع لنقابة بائعي السمك، وذلك بحضور الرفيق عزيز الداودي، نائب الكاتب العام للاتحاد المحلي لنقابات وجدة، إلى جانب عدد من أعضاء النقابة والاتحاد المحلي.

وقد خُصص هذا الاجتماع لتدارس نقطة فريدة تمثلت في طلب عقد لقاء مع السيد رئيس مجلس جماعة وجدة حول مستقبل سوق السمك التاريخي بباب سيدي عبد الوهاب.

وشكل الاجتماع مناسبة للوقوف على المستجدات المرتبطة بهذا السوق، الذي لا يُعد مجرد فضاء تجاري، بل يُعتبر معلمًا تاريخيًا واجتماعيًا متجذرًا في وجدان البائعين والزبناء على حد سواء منذ أزيد من خمسين سنة، ما يمنحه رمزية خاصة ومكانة لا يمكن المساس بها.

وفي هذا السياق، عبّر الحاضرون بالإجماع عن المواقف التالية:

. أن سوق السمك بباب سيدي عبد الوهاب يُعد خطًا أحمر لا يقبل النقاش أو التغيير، وأي مساس به مرفوض بشكل قطعي.

. ضرورة صون الرمزية التاريخية والاجتماعية لهذا الفضاء، والحفاظ عليه كموروث جماعي مشترك لأجيال مدينة وجدة.

. رفض اتخاذ أي قرارات انفرادية دون إشراك المهنيين المعنيين مباشرة.

. تشبث النقابة الكامل بالدفاع عن استقرار البائعين وصون كرامتهم المهنية والمعيشية.

وفي ختام الاجتماع، تقرر توجيه طلب لعقد لقاء مستعجل مع السيد رئيس مجلس جماعة وجدة، قصد التأكيد على الموقف الرافض لأي تغيير في وضعية السوق، والدعوة إلى فتح حوار جاد ومسؤول يحترم هذا الإرث الحضاري والاقتصادي الهام للمدينة.

وجدة:

الجامعة الوطنية لموظفي الجماعات الترابية والتدبير المفوض

استنكار الأوضاع المهنية والاجتماعية المتدهورة للشغيلة

نظم المكتب النقابي للجامعة الوطنية لموظفي الجماعات الترابية والتدبير المفوض، المنضوي تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، وقفة احتجاجية جهوية صباح يوم الأربعاء 18 يونيو 2025 أمام مقر ولاية جهة الشرق بوجدة، وذلك في إطار تنزيل البرنامج النضالي الوطني الذي سطرته الجامعة.

وقد شهدت الوقفة حضورًا مكثفًا لمناضلات ومناضلي الاتحاد المحلي لنقابات وجدة، الذين عبروا من خلالها عن استنكارهم للأوضاع المهنية والاجتماعية المتدهورة التي تعيشها شغيلة الجماعات الترابية وقطاع التدبير المفوض، مطالبين بتحسين ظروف العمل، واحترام الحقوق النقابية، وتفعيل الحوار الاجتماعي الجاد والمسؤول على المستوى المحلي والجهوي والوطني.

ورُفعت خلال هذه الوقفة شعارات قوية تندد بالسياسات التراجعية التي تستهدف مكتسبات الموظفين والموظفات، وتدعو إلى تحسين الأجور، وتوفير الحماية الاجتماعية، وضمان الاستقرار المهني، خصوصًا في ظل تصاعد مؤشرات الهشاشة والتهميش التي تطال فئة واسعة من العاملين في القطاع.

وأكد المتدخلون خلال هذه الوقفة على أهمية مواصلة التعبئة الجماعية والانخراط الواعي والمسؤول في كافة المحطات النضالية المقبلة التي ستعلن عنها أجهزة الجامعة الوطنية، دفاعًا عن الكرامة والعدالة الاجتماعية، وتجسيدًا لروح الالتزام النقابي الذي يميز مناضلات ومناضلي الاتحاد المغربي للشغل.

وتندرج هذه الوقفة ضمن سلسلة من الأشكال النضالية المقررة وطنيا، في ظل استمرار تجاهل الحكومة للمطالب المشروعة لشغيلة الجماعات الترابية وغياب الإرادة الحقيقية لمعالجة ملفاتهم العالقة.

محمد علاي

بعض من واقع الطبقة العاملة المغربية في مؤشرات كمية وكيفية (الجزء الثاني)

اختلالات التأمين الصحي

الهاشمي كبدة

أما بشان التمتع بالتامين الإجباري عن المرض الواردة مقتضياته في القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، وفي المراسيم والقرارات التطبيقية لهذا القانون والذي يكفله الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لفائدة منخرطاته ومنخرطيه من المتقاعدات والمتقاعدين والأجيرات والأجراء في القطاع الخاص، فبرسم سنة 2023 استفاد 3343926 أجير(ة) من التغطية الصحية الإجبارية (18) ليحرم من هذا الحق 656074 مصرح به(ا) لدى الصندوق بحجم 16،40 % من كتلة العاملات الأجيرات والعمال الأجراء المصرح بهن/هم. ويتوزع التأمين الإجباري عن المرض الذي يؤمنه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لفائدة الشغيلة الأجرية على قطاعات النسيج الإنتاجي بأحجام جد متفاوتة إذ يحتل مجال الخدمات المرتبة الأولى بنسبة 36 % (1159209 مؤمن(ة))، ويتساوى في الترتيب تقريبا قطاعا التجارة (508184 مؤمن(ة)) والصناعة (487385 مؤمن(ة)) بحجم 15 %، ويأتي في المرتبة الرابعة مجال البناء والأشغال العمومية بحصة 14 % (466652 مؤمن(ة))، ويرتب مجالا الزراعة والصيد البحري في ما قبل درك الهرم بنسبة 12 % (394721 مؤمن(ة))، ولتحتل الأنشطة المهنية الأخرى أسفل الترتيب بحجم 10 % (327775 مؤمن(ة))(19). ويظل الحق مفتوحا للتمتع بالتأمين الإجباري عن المرض لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مرهونا باستيفاء الأجير(ة) المؤمن له (ا) فترة عمل مدتها 54 يومًا، متتالية أو متقطعة، مصرح بها وبأداء المشغلين الاشتراكات المستحقة عنها لمدة 6 أشهر كحد أدنى(20). أما إرجاع مصاريف التدخلات العلاجية أو تحملها المباشر، والتي تهم استشارات الطب العام والطب التخصصي والجراحي، العلاجات المتعلقة بتتبع الحمل والولادة وتوابعها، العلاجات المتعلقة بالاستشفاء والعمليات الجراحية بما في ذلك أعمال الجراحة التعويضية، التحاليل البيولوجية الطبية، الطب الإشعاعي والفحوصات الطبية المصورة، الفحوص الوظيفية، الأدوية والمواد الصيدلية المقدمة في العلاج، أكياس الدم البشري ومشتقاته، الآلات الطبية وأدوات الانغراس الطبي الضرورية لمختلف العمليات الطبية والجراحية، الأجهزة التعويضية والبدائل الطبية، النظارات الطبية، علاجات الفم والأسنان، تقويم الأسنان بالنسبة للأطفال، تدخلات التقويم الوظيفي والترويض الطبي، الأعمال الشبه الطبية، فهو محصور بين 0 و 70 % من التعريفة المرجعية الوطنية.

ومن المعلوم، أنه فضلا عن تدبير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لنظام التأمين الإجباري عن المرض لفائدة منخرطاته ومنخرطيه من الأجيرات والأجراء والمتقاعدات والمتقاعدين وذويهن/هم، فبمقتضى القانون رقم 27.22 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة التغطية الصحية الأساسية وبمقتضيات المراسيم والقرارات التطبيقية لهذا القانون، عهد لهذا الصندوق بتدبير ثلاثة أنظمة أخرى للرعاية الصحية: نظام التأمين الإجباري عن المرض لفائدة الأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك تحت اسم «أمو – تضامن»، نظام التأمين الإجباري عن المرض لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا تحت مسمى «أمو – الشغالين غير الأجراء»، ونظام التأمين الإجباري عن المرض لفائدة الأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك والذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور تحت مسمى «أمو – الشامل». وتتوزع خريطة مؤمنات ومؤمني تلك الأنظمة الثلاث كما يلي: فبرسم سنة 2023 بلغ عدد منخرطات ومنخرطي النظام «أمو – التضامن» 8601894 فردا غير أن التمتع بخدمات هذا النظام اقتصرت على 4800000 مؤمن(ة) منهن/هم بحجم 55،80 %(21)، وبرسم نفس السنة ناهز عدد المسجلات والمسجلين في نظام «أمو – الشغالين غير الأجراء» 1893160 من أصل 3760077 متقدم(ة) بطلب التسجيل(22)، إلا أن عدد المستفيدات والمستفيدين من خدمات هذا النظام انحصر في 295554 مؤمن(ة) بنسبة 15،61 % (23)، أما العضوية في نظام «أمو – الشامل» فهي جد ضئيلة، إذ لم يتجاوز عدد المسجلات والمسجلين في هذا النظام برسم الموسم 2023 – 2024 133000 شخصا لكن حجم 67 % فقط منهن/هم من يملك الحق المفتوح للاستفادة من خدماته(24).

وحري بالإشارة أن كل أنظمة التأمين الإجباري عن المرض المعهود بتدبيرها إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تخترقها اختلالات بنيوية. فالعتبة القانونية لأيام العمل (فترة عمل مدتها لا تقل عن 54 يوما متتالية ومتقطعة مصرح بها) فضلا عن الاشتراكات المالية المستحقة عنها (دفع واجبات الانخراط لمدة 6 أشهر على الأقل) وفساد بنيات الرقابة الشغلية المعهود لها بمراقبة إعمال الحقوق الشغلية تشكل اختلالات قد وقفت وراء حرمان قرابة خمس الأجيرات والاجراء المصرح بهن/هم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من التمتع بالحق في الرعاية الصحية. ويظل التعتيم المرافق لتدبير المؤشر المعتمد في السجل الاجتماعي الموحد والذي تديره وزارة الداخلية أحد الاختلالات الكبرى التي أقصت أكثر من 3800000 منخرط(ة) في نظام «أمو – التضامن» من التمتع بالتغطية الصحية بحجم 44،19 % من العضوية في هذا النظام. وتعد المساطر الإدارية المعقدة من المعيقات الرئيسية لحرمان أكثر من 1866900 مرشح(ة) من التسجيل في نظام «أمو– الشغالين غير الأجراء» فما بالك بالتمتع بالتأمين الإجباري عن المرض. ومن الاختلالات المزمنة لتلك الأنظمة الأربعة التي يدبرها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تحمل المؤمنات والمؤمنين المباشر لأكثر من نصف المصاريف الإجمالية للعلاجات في تعارض تام مع توصية منظمة الصحة العالمية التي تنص على أن يتحمل المؤمن(ة) أقل من ربع تكلفة العلاج (25). والطامة الكبرى أنه إلى غاية نهاية سنة 2024 حرم 8،5 مليون مغربي(ة) من التمتع بخدمات أي نظام للتأمين الإجباري عن المرض (26)، وهذا ما يفند زيف دعاية النظام المخزني المطبل لتعميم الرعاية الصحية. والخطير أنه جراء الاختلالات الآنفة الذكر، وبفعل ارتقاب توقيف النظام المخزني لتمويل نظام التأمين الإجباري عن المرض «أمو – التضامن» بمبرر الأزمة المالية كما حدث مع نظام المساعدة الطبية راميد (RAMED)، وتحت ضغط الأزمة المالية الخانقة التي يواجهها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في تدبير نظام «أمو– الشامل» حيث كان من المرتقب أن تتجاوز نفقاته بحلول سنة 2025 291 % من مجموع الاشتراكات بحجم مالي قد يفوق 1،075 مليار درهم(27)، فإن جميع أنظمة التأمين الإجباري عن المرض التي يدبرها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مقبلة عاجلا أو آجلا على الإفلاس.

والحالة تلك، فمعظم نفقات التأمين الإجباري عن المرض الموجه للطبقة العاملة وعموم الكادحين تصب في مراكمة أرباح ارباب المستشفيات والمصحات والعيادات التابعة للقطاع الخاص، والذين يمعنون في المتاجرة في آلام ومعاناة منتسبات ومنتسبي الطبقة العاملة وأسرهن/هم وذويهن/هم وعموم الكادحين، وهذا راجع لتفاقم الأزمة المزمنة التي تتخبط فيها البنيات الصحية التابعة للقطاع العام. وتلقى هذه الأزمة جذورها في السياسات التي انتهجها النظام المخزني في المجال الاجتماعي عموما وفي المجال الصحي خصوصا منذ أوائل ثمانينيات القرن العشرين. ففي تناقض مع توصية منظمة الصحة العالمية التي تدعو كل دولة إلى إنفاق نسبة تتراوح بين 10 و12 % من ميزانيتها العامة على قطاع الصحة العمومية بهدف تمتيع كل مواطن(ة) بحقه(ا) في الصحة وفق المعايير الدولية وذلك عبر توجيه الإنفاق إلى إحداث وتطوير وتجويد البنيات التحتية لمؤسسات العلاج والاستشفاء وتجهيزها وتمكينها من الموارد البشرية اللازمة وتوفير الأدوية واللقاحات ودعم الأنشطة الوقائية والتعبوية وتمويل التكوين والبحث العلمي في المجال الصحي، عمد النظام المخزني إلى تطبيق سياسة التقويم الهيكلي منصاعا لإملاءات المؤسسات المالية الإمبريالية، فقلص نسبة الميزانية العامة المخصصة لقطاع الصحة العمومية من 8 % إلى 5 . وهكذا رمت سياساته إلى تأزيم قطاع الصحة العمومية تمهيدا لخوصصته وتفويته إلى حلفائه الطبقيين وبالتالي القضاء على الصحة العمومية كخدمة عمومية.

> ...فمعظم نفقات التأمين الإجباري عن المرض الموجه للطبقة العاملة وعموم الكادحين تصب في مراكمة أرباح ارباب المستشفيات والمصحات والعيادات التابعة للقطاع الخاص، والذين يمعنون في المتاجرة في آلام ومعاناة منتسبات ومنتسبي الطبقة العاملة وأسرهن/هم وذويهن/...

استمرار التنكيل بالمناضل جورج عبدالله بالسجون الفرنسية

ع ـ ن

نظرت محكمة الاستئناف في باريس، اليوم 19 يونيو 2025، بطلب الإفراج عن المناضل جورج عبد الله، وحدّدت في 17 يوليو المقبل موعداً لإصدار قرارها بهذا الخصوص. ولدى خروجه من المحكمة، صرّح وكيله القانوني المحامي جان لوي شالانسيه بما سلي: «قلت للقضاة، إما أن تطلقوا سراحه وإما أن تحكموا عليه بالإعدام»، واصفا قرار التأجيل بأنه «مسيس وخاضع لضغوط أميركية»، مجدداً التأكيد على «وجود بارقة أمل» رغم التعقيدات.

وكان القضاء الفرنسي قد وافق في الجلسة الماضية على إطلاق سراح عبد الله وترحيله إلى لبنان فوراً، لكنّ النيابة العامة لـ«شؤون مكافحة الإرهاب» استأنفت القرار. وفي حركة مكشوفة لتبرير الاحتجاز المنافي لكل المواثيق الدولية في مدينة الأنوار ومهد حقوق الإنسان فقد طلب من عبد الله، عبر تقنية التناظر عن بعد من سجنه أن يقر بتعويض «الأطراف المدنية المتضرّرة» جراء الأعمال المتّهم بها، والتي لم يقرّ بتورّطه بها طوال فترة اعتقاله،

يُذكر أنّ جورج عبد الله هو أقدم أسير في السجون الفرنسية منذ 40 عاما، حيث اعتقلته السلطات الفرنسية عام 1984، واتّهمته بالمشاركة في عمليات اغتيال دبلوماسيّين أميركيّين وصهاينة، عقب تأسيسه «الفصائل المسلحة الثورية اللبنانية» دعماً للقضيّة الفلسطينية.

في ذات السياق، استنكرت الحملة الوطنية لتحرير الأسير جورج عبد الله في بيان لها تأجيل القرار، واعتبرت أن السلطات الفرنسية «تواصل احتجاز المناضل جورج عبد الله بشكل تعسّفي، رغم صدور قرارات قضائية متكرّرة بالإفراج عنه».

واعتبرت الحملة في بيانها أنّ «الحجّة الواهية هذه المرة كانت عدم قيامه بما يسمّى «تعويض الضحايا»، خلافاً لحجّة واهية أخرى اقتضت بقاءه اثني عشر عاماً إضافياً بعد العام 2013 رغم صدور قرار قضائي بالإفراج عنه، تمت عرقلته بعدم إصدار مجرّد قرار إداري من وزير الداخلية بترحيله إلى لبنان».

كما استهجنت الحملة «صمت الدولة اللبنانية تجاه التعسّف الذي يتعرّض له مواطن لبناني منذ أكثر من خمسة وعشرين عاماً على الأقل»، متسائلة عن معنى السيادة وعن مكانة السياديين في لبنان، ولا سيما بعد صدور قرار من الحكومة اللبنانية يطالب الدولة الفرنسية رسمياً باسترداد جورج عبد الله «لأنه أنهى محكوميّته».

يُذكر أنّ محكمة تنفيذ الأحكام الفرنسية قرّرت الإفراج عن جورج إبراهيم عبد الله في جلسة عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، لكنها علقت التنفيذ فوراً، بعد استئناف من «النيابة العامّة الفرنسية لمكافحة الإرهاب».

ومعلوم أن الفدائي جورج عبدالله مناضل لبناني شيوعي حاول إيقاف إمداد السلاح من أوروبا إلى العدو الصهيوني أثناء اجتياح العدو لجنوب لبنان عام 1978 وللعاصمة بيروت عام 1982.

أوقفته السلطات الفرنسية واتهمته بعد أربع سنوات اعتقال بسلة تهم لعمليات ضد عسكريين أمريكيين وصهاينة متورطين باجتياح بيروت؛ سلة التهم هذه لم ينفها عبدالله ولم يؤكدها بل اعتبر أن السلطات الفرنسية متورطة بالإجتياح ذاته والمحكمة جزء من تمثيلية يكون فيها «الموظف الجيد» أي القضاء، في خدمة الإستعمار لأنه يفصل المحاكمة عن مجريات الحرب في بيروت

ويقبل أن تكون حكومة الولايات المتحدة هي جهة الإدعاء على عبدالله في حين سفينتها تقصف بيروت.

إن ثبات المناضل جورج عبدالله هو من ثبات مئات الأسرى اللبنانيين الذين تحرر آخرهم عام 2008 بعد عملية التبادل التي جرت على إثر عدوان تموز 2006. وهو يرفض أن يعتبر نفسه مميزاً، بل مارس «حرية» الدفاع عن شعبه كما فعل العديد من المناضلين. وأيضاً هو لا يعتبره واجباً حتى، بل يعتبر نضاله ونضال الآلاف ضد الإستعمار حقاً بديهياً من حقوق الإنسان.

كان يحق للمعتقل جورج عبدالله منذ عام 1999 بطلب إفراج مشروط وفعلاً تقدّم بهذا الطلب وقبله القاضي المعني في مدينة «بو» عام 2003 لكن ما لبث أن انتبهت السلطات الفرنسية فاستأنفت القرار بشخص وزير الداخلية حينها Dominique Perben ونقلت ملفه لمحكمة مختصة بشؤون الإرهاب في العاصمة باريس وطبقت عليه قانون داتي LOI DATI بمفعول رجعي. ومنذ ذلك الوقت وفرنسا تضرب بحذائها «الموظف الجيد» أي القضاة وقراراتهم المتتالية بالإفراج عنه معرقلة تنفيذها.

وفي كلمة لها الحملة الوطنية لتحرير الأسير جورج عبدالله، خلال الوقفة الاحتجاجية التي نظمتها أمام السفارة الفرنسية ببيروت عشية جلسة المحكمة الفرنسية بشأن المطلب الحادي عشر الذي تقدم به الرفيق جورج ابراهيم عبدالله من أجل الإفراج وإيقاف الأسر التحكمي داخل السجون الفرنسية المفروض على المناضل الأممي جورج عبدالله بإيعاز من الإمبريالية والصهيونية. قالت الحملة: نقف اليوم عشية موعد جلسة محكمة الاستئناف الفرنسية للنظر بطلب الافراج الحادي عشر المقدم من المناضل جورج عبدالله، في هذا الظرف المستجد على المنطقة ككل لسنا هنا للطلب من فرنسا وقف المهزلة القانونية المستمرة منذ أربعين عاماً في قضية المناضل جورج عبدالله، ولا للطلب من الدولة اللبنانية حفظ ماء الوجه والتحرك جدياً لمطالبة فرنسا بتسليمها مواطن لبناني أنهى محكوميته منذ العام 1999، وفقاً لما جاء في القرار الوزاري الصادر في 14 حزيران 2024 بإجماع كامل أعضاء الحكومة الحكومة،

لسنا هنا لنعيد ما سبق وكررناه مراراً عن لامشروعية المحاكمة ولاقانونيتها، ولا عن وصمة العار التي سترافق النظام القضائي الفرنسي وتلاحق المسؤولين فيه أبد الدهر لفداحة ووقاحة المخالفات القانونية والخضوع للضغوط السياسية الأميركية الصهيونية،

ضاربين عرض الحائط كل ما جاهدت من أجله الشعوب للتحرر من العبودية والظلم والاضطهاد،

تلك الدول أسقطت القوانين والهيئات والمنظمات الدولية على عتبات الدول الكبرى التي سبق وادعت أنها نموذج للتحرر والحداثة واحترام القانون وسيادة الدول،

امام أعين العالم كشف كذبهم وإجرامهم وغطرستهم وها نحن قاب قوسين أو أدنى لدخول حرب عالمية جديدة تهدد البشرية جمعاء بسبب مجنونان يملكان المال والسلاح ،في زمن ترتكب فيه الابادات الجماعية أمام الشاشات وتحترق حثث الاطفال وهم أحياء والعالم يقف متفرجاً على قتلنا وأقسى ما قام به الشجب والاستنكار

متجاهلين كل ما له علاقة باحترام القانون وحقوق الانسان؛

وأضافت الكلمة: «إن قضية المناضل جورج عبدالله ليست سوى نموذج عن السياسة العدوانية والعنصرية واللاإنسانية التي تمارسها الدول الإمبريالية، وفرنسا واحدة منها، في سياساتها وممارساتها وخضوعها ودعمها المطلق للكيان المجرم وفي التحاقها بالولايات المتحدة الاميركية.

نحن هنا اليوم لنقول أن ما ترونه اليوم في فلسطين المحتلة ليس سوى نموذج للمسار الطبيعي لكل طاغ متجبر وأن الظلم مصيره الزوال، وأن كل من صمت على قتلنا وساهم بقتلنا وتاجر بدمنا سيدفع الثمن عاجلاً أم آجلاً.

وإن التاريخ علمنا ان الظلم لا يدوم الى الأبد وأن الأنظمة التي تصر على سياساتها العدوانية والعنصرية ستواجه مقاومة شرسة لا محالة، ودروس فيتنام والجزائر وأفغانستان لا تزال في أذهاننا، وهي تتجدد في طول بلادنا العربية والإسلامية.

– إن القضاء الفرنسي المنحاز بشكل سافر ضد القضايا المتعلقة بنا وعلى رأسها قضية المناضل جورج عبدالله

– اتخذ قراراً بالإفراج عن جورج بعد مداولات استمرت سنتان بحسب قرار المحكمة هل تفرج أم لا تفرج عن جورج، صدر القرار وتأملنا خيراً، محفوفاً بالشك كما دائما، تأملنا أن يكون إطلاق السراح في 6 كانون الاول وأن يرحل فوراً الى لبنان.

الأمر الجديد والايجابي في القرار الأخير هو رفع يد وزير الداخلية عن صلاحية تنفيذ قرار الإفراج الذي أدى إلى العرقلة في العام 2013.

– لكن، كما في كل مرة، يُشار إلى القضاء الفرنسي لاختراع بدعة من خارج الأطر القانونية لعرقلة الملف.

نحن هنا لنوجه التحية للآلاف الذي احتشدوا في أكثر من مدينة فرنسية تضامناً مع جورج عبد الله ومع القضايا التي آمن بها ودافع عنها.

هذا وكان جورج عبدالله وقد بعث رسالة جورج عبد الله إلى المشاركين في «الاجتماع الثوري والأممي ضد العسكرة الإمبريالية ورد الفعل الرجعي العالمي»، باريس، 24 ماي 2025، قال فيها: إن التناقضات الإمبريالية البينية تحتل اليوم المشهد الدولي، ولا شيء يوحي بأنها ستختفي قريبا. في ظل أزمة شاملة للنظام الرأسمالي العالمي، تتجه هذه التناقضات إلى التفاقم والانتشار على مستوى الكوكب. ومن الواضح أن التراجع النسبي لهيمنة الإمبريالية الأمريكية يدفعها إلى مزيد من العدوانية تجاه الأقطاب الإمبريالية الأخرى، ويقودها إلى فرض سيطرة توسعية ونهب استعماري على نطاق عالمي. ترامب جادّ حين يهدد بضم كندا، وهو جاد كذلك حين يعلن خطة لـ«تطهير» غزة وترحيل الفلسطينيين إلى مصر والأردن، وجاد بنفس القدر عندما يعلن دعمه لاستعمار الضفة الغربية.

الخميس 19 يونيو 2025

من بؤرة 20 يونيو إلى حركة 20 فبراير ووضوح الشعار والمطلب

كريم لحسن

إن تاريخ الصراع الطبقي والسياسي بالمغرب تتدرج على خطه أحداث ووقائع مفجعة مرت بها الدولة المخزنية في علاقتها مع حركية الجماهير الشعبية ونضالاتها التي تنمو وتصعد من حين لآخر بفعل اشتداد أزمة النظام الاقتصادية وهو ما حصل في 20يونيو بمدينة الدار البيضاء حينما هبت الجماهير الشعبية للخروج إلى الشوارع في غضب شعبي عارم تنديدا بسياسة الدولة التي ضاقت الجماهير الشعبية منها ذرعا ولم تستطع تحمل أكثر ونفذ صبرها جراء هذه السياسات اللاشعبية الخرقاء حيث شملت زيادات متتالية في المواد الاساسية الاستهلاكية لثني الدولة على التراجع عن هذه الإجراءات غير أن جهاز الدولة أظهر عجزه عن التحكم في الجهاز الاقتصادي السائد في الدولة وضمان وضع مستقر للأسعار فاندفعت الجماهير الشعبية بشعارات سياسية في سياق الإضراب العام الذي دعت إليه نقابة الكونفدرالية الديموقراطية للشغل(ك د ش)حديثة التواجد بعد انشقاقها عن نقابة الاتحاد المغربي للشغل ويندرج سياق الاحداث ضمن سياق سياسي يتسم بالعنف والقمع والمنع لكل الأشكال المعارضة للنظام. وايضا بالاعتقال السياسي ومنع حرية الرأي والتعبير وهذه الفترة طبعت مسار الدولة باستبداد شامل تسعى من خلاله إلى الاستقرار السياسي عبر دستور يعزز صلاحيات الملك والسلطة التنفيذية كانت طبيعة الحكم مغلق مع الحفاظ على بعض المكونات الديموقراطية والبرلمانية غير أن الساحة الجماهيرية كانت تعرف تصاعدا في نضالات الجماهير الشعبية إلى انها من دون آفاق واضحة للنضال وبلا استراتيجية ثورية سلمية لان التنظيمات اليسارية الجدرية كانت محضورة وقياداتها وكوادرها قابعين في سجون الدولة اوفي المنافي إضافة إلى غياب حزب ثوري ماركسي/لينيني إلى أن شرارة الوعي الجمعي بالتغيير كانت بفعل شرارة المناضلين وبعض التيارات الايديولوجية التي تظهر وتنمو في أوساط الجماهير الكادحة وفي ظل أيديولوجية البرجوازية الصغيرة

ولهذا فإن الشعارات السياسية لانتفاضة 20 يونيو 1981الجماهيرية كانت وفق هذا الصعود الجماهيري التلقائي والعفوي وبكون مدينة الدار البيضاء بؤرة رئيسية تجتمع فيها كل الشروط الموضوعية لصعود الحركة الاجتماعية على هذا المستوى بفعل التمركز الرأسمالي والصناعي والتجاري وهذا التمركز تولد عنه تمركز النشاط السياسي والنقابي والنضالي في هذه البقرة. وإذا كان النظام قد استطاع أن يجمد لهيب هذا البركان بالقمع والقتل والسجن فهذا يبين حجم الوضع السياسي وازمة الدولة ومستوى درجة التوتر الاجتماعي والاستقرار السياسي ما يعني أن النظام هو في حالة تطور واستمرار أزمته فكل ما يقوم به للخروج من الازمة التي تتسع إلا وتزداد تعمقا لان عمق التناقض في بنيةا لنظام مركب وبنيوي لطبيعة الازمة الرأسمالية وبالتالي فطبيعة الدولة التبعية والمندمجة في البنية الرأسمالية لا يمكن أن تخرج من ازمتها لان الازمة الاقتصادية تمتد وتنعكس على المستوى السياسي فتؤثر على الوضع الاجتماعي للجماهير الشعبية والكادحة فتتوتر العلاقة داخل المجتمع بحجم المطالب والاحتجاجات التي تتزايد حدتها بتزايد المشاكل الناتجة عن الازمة من بؤس وتفقير وبطالة وغلاء ولان طبيعة البرجوازية لا تتحمل الخسارة وتلجأ الى النظام السياسي لحمايتها بالعنف والترهيب والاستبداد وبهذه الطرق يستطيع النظام (الدولة) تجاوز أزمتها كما يردد بعض السياسيين الانتهازيين من اليسار في الوقت الذي يعيش استمرار تطور أزمته بشكل عام. لان اللجوء الدولة إلى القوة ما هو الا دليل على عجزها في ايجاد الحل وإقرار وضع اجتماعي هادئ وقار.

> إن الشعارات السياسية لانتفاضة 20 يونيو 1981الجماهيرية كانت وفق هذا الصعود الجماهيري التلقائي والعفوي وبكون مدينة الدار البيضاء بؤرة رئيسية تجتمع فيها كل الشروط الموضوعية لصعود الحركة الاجتماعية على هذا المستوى بفعل التمركز الرأسمالي والصناعي والتجاري وهذا التمركز تولد عنه تمركز النشاط السياسي والنقابي والنضالي في هذه البقرة.

وما بين 20يونيو و20فبراير2011 لم تتغير طبيعة البنية السياسية للدولة حيث حافظت على صورتها الاستبدادية بل استطاعت أن تضعف البنى التنظيمية والتي من الممكن أن تساهم في تصعيد النضال والصراع على اساس شعار نضالي واضح ولتقليص نفوذ وعمق النضال الجماهيري والسياسي والنقابي حيث عملت الدولة وبكل الوسائل الممكنة إلى إضعاف وشل القوة المحركة للصراع من أحزاب ونقابات ومحاصرة التيارات الماركسية والاشتراكية وتمييع المجتمع المدني وتمت هذه المخططات بتطبيق البرامج المملاة التي توجه السياسة والاقتصاد والثقافة خدمة للتكتل الطبقي السائد ونمذجت النشاط الحزبي بكونه مساعدا على التدبير وتنفيذ هذه البرامج وبالتالي دخلت الدولة في عمق البنية الرأسمالية التبعية مكتوفة اليدين إلى الوراء مما يستحيل عليها الرجوع والخروج من هذا النفق وهذا أعطى تحولا جذريا عاما في حركية الصراع الذي تجلى في حركة 20فبرايرالتي لم تكن بؤرة محصورة في مكان ما بل حركة شعبية عامة وعارمة وتصاعدت نضالات الجماهير الشعبية وصدحت بشعارات واضحة وثورية تبنتها الحركة طيلة مدة حراكها. وتحولت هذه النضالات إلى حركة موحدة في الخطاب والشعار والمطالب ويعود هذا إلى مشاركة المناضلين الحقيقيين الذين شاركوا الشعب الذي يجب أن يعتمد على نفسه لتحديد مصيره لذا يجب أن تنظم الجماهير نفسها وتنسق نضالاتها فما سعى إليه النظام بسحقه وشل القدرات النضالية والاحتجاجية والبنيات التنظيمية واستفراده بالقرارات والسلطة وتغوله تدفقت شرارة 20فبراير وانصهر النضال الشعبي في قوة موحدة وشاملة ضد النظام وعندا لتمعن في طبيعة الزخم النضالي أن العملية تضافرت فيها صيرورات نضالية وثورية انتهت برفع الشعار الذي لايزال مطروحا على كل القوى السياسية لانه يمثل في حقيقة الامر مطلبا ظل مرفوعا عبر الصيرورات النضالية للجماهير الشعبية والتي ادت عليه اثمان جسيمة والقول بتجاوز الدولة ازمتها بالقوة وبالتفاف القوى الامبريالية حوله هو لغط سياسي مأزوم ومعزول عن النضالات الشعبية التي تتفاعل في انتظار الانفجار العظيم

الفساد في التعليم العالي نتيجة طبيعية لغياب الديمقراطية ولقمع الحركة الطلابية

في هذا العدد نعرض من جديد لموضوع التعليم العالي، ومبررنا في ذلك متعدد الجوانب، فالمجال يحظى بمكانة القمة في هرم الأولويات الضرورية لتقدم البلدان في مختلف مناحي الحياة، وثانيا لما يعتبر كارثة في وضعية تعليمنا العالي إذ يرتب عالميا في المرتبة 154، وتأتي أولى جامعاته في المرتبة 1541 عالميا ويتخلى حوالي 50% من طلبة الجامعة عن مواصلة دراستهم الجامعية دون الحصول على أية شهادة، ولا يصل إلى سلك الدكتوراه إلا 2% من الطلبة. والجانب الآخر الذي دفع هيئة التحرير إلى استعادة موضوع التعليم العالي ما طفا على السطح من فضائح تمس بمصداقية المخرجات التكوينية والعلمية لهذا المرفق الهام. فبعد فضائح «النقط مقابل الجنس» التي توالت منذ سنوات والتوظيف غير المستحق ،انفضحت مؤخرا كما يعلم الجميع فضيحة هزت أركان التعليم العالي والبحث العلمي، ألا وهي بيع الشواهد العليا من طرف أستاذ للتعليم العالي في جامعة ابن زهر بمدينة أغادير ، وحسب ماراج حول هذه القضية فقد تكون هذه الشهادات سلمت لمسؤولين في قطاعات حيوية من قطاعات الدولة . ولا شك أن ذلك مما يعلل أن الفساد أصبح منظومة متكاملة تبدأ من التكوينات الأولى لتتمدد داخل دواليب الدولة وتخترق المجتمع ، وفي ذلك ما يفيد الدولة لإدامة مؤسسات شكلية وتغول ذوي النفوذ وحَبْكِهم خيوط شبكات فاسدة تشكل قاعدة لاستمرار الاستبداد والفساد ، بالمساهمة في الوقوف أمام المطالب المشروعة لجماهير الشعب المغربي في نظام ديمقراطي حقيقي تعتمد مبادؤه في تشكيل كل الهيئات المسيرة للمؤسسات الحيوية في البلاد وعلى راسها مؤسسات التعليم العالي. ولهذه الاعتبارات أدرجنا في ملفنا ثلاثة محاور تقارب العناصر التي لها علاقة بهذه الوضعية « الكارثية» للتعليم العالي، وهذه المحاور هي:

1. من أجل فهم واستيعاب أفضل لنظام التعليم العالي: (القوانين المؤطرة – القطاعات – التقويم في التعليم العالي- المؤهلات والشهادات...)
2. أي معنى للاستقلالية والديمقراطية في التسيير الجامعي وأي دور لذلك في الفساد التدبيري
3. بدائل الواقع الراهن في التعليم العالي

من أجل فهم لنظام التعليم العالي بالمغرب:

القوانين المؤطرة – القطاعات والتقويمات ثم المؤهلات والشهادات...

محمد شويا

تنويه في البداية إلى قراء/ات جريدة النهج الديمقراطي العمالي: المرجو منكم قراءة رسالة الاستاذ المؤرخ شارل أندري جوليان Charles André Julien (1891/1991) إلى الملك الراحل محمد الخامس حول أسباب استقالته من مهام تأسيس التقاليد الجامعية والأكاديمية التي كلفه بها " ... هذه الرسالة مؤرخة 1 نوفمبر 1960 عشية الانقلاب على برنامج الحكومة الوطنية برئاسة الراحل عبد الله ابراهيم...هذه الرسالة رغم مرور 65 سنة لازالت تفسر الكثير من أعطاب وأزمات تعليمنا والتي يعاد إنتاجها منذ أزيد من قرن ونصف...

1- مقدمة : مسألة استقلالية الجامعة والبحث العلمي الأكاديمي كجزء من المسألة التعليمية المغربية طرحت منذ أزيد من قرن ولازالت مطروحة، لأن المسألة التعليمية المغربية شكلت دائما وأبدا مجالا يعكس من جهة تناقضات وأزمات الدولة والمجتمع في بلدنا: فهو المرآة التي ينعكس فيها الواقع المغربي المأزوم، ومن جهة أخرى ظلت المسألة التعليمية مجالا للصراع بين دولة المخزن والمجتمع، بين النخبة الوطنية والدولة، وأيضا بين الدولة والنخبة والطبقات الشعبية، لا ننسى الصراع بين النخبة الوطنية حول مبادئ المدرسة العمومية الوطنية منذ إصلاح المذهب الجديد في التعليم 1957 وصولا إلى المبادئ الأربعة للمدرسة الوطنية (التوحيد والتعميم والتعريب والمغربة) والتي تمكن المخزن في الأخير مع النخبة الوطنية المنافقة من استيعابها والالتفاف عليها لمصلحة التعليم الطبقي للسيطرة على السلطة والثروة والمعرفة .. لا ننسى أيضا مقاومة الشعب المغربي للسياسات التعليمية المتعاقبة من أجل حق أبناء وبنات الشعب المغربي في التعليم وحقهم أيضا في الارتقاء الاجتماعي عبر التعليم ونستحضر انتفاضة 23 مارس 1965 المجيد: التاريخ الكفاحي للحركة التلاميذية المغربية الاتحاد الوطني لطلبة المغرب كمنظمة تاريخية في مواجهة التعليم الطبقي وأيضا الحركة النقابية التعليمية آخرها الحراك التعليمي أواخر سنة 2023 ...

الجامعة المغربية، البحث العلمي والأكاديمي لم تكن خارج المعركة الطبقية، لم تغب عن سياسات النظام سواء خلال المرحلة الكولونيالية المباشرة ، الجنيرال ليوطي Hubert Lyautey مؤسس التعليم العمومي بالمغرب كان ضد تعميم التعليم على المغاربة لذلك هو أول من أرسى التعليم الطبقي أي تعليم النخبة وأبناءها وتوجيه الأهالي نحو التكوين المهني وكان أيضا ضد البيداغوجيا، وعمل على تكريس التعليم التقليدي لصالح النظام الشريفي وضد الوعي الوطني والنزوع الجمهوري لدى الأجيال وهو من انشأ التعليم الثانوي الإسلامي ... وفرض تعليم أبناء النخبة فقط في نظام البعثة الفرنسي.

وفي مرحلة الاستقلال الشكلي وأواخر الحماية، كان الأستاذ المؤرخ الكبير شارل أندري جوليان الذي كان له موقف نقدي من السياسات التعليمية الاستعمارية قد شرع في بناء التقاليد الجامعية والأكاديمية في المغرب من خلال تأسيس معهد الدراسات العليا المغربية institut des hau- tes études marocaines .. بتوجيه من محمد الخامس، عمل الاستاذ شارل أندري جوليان على تحويل هذا المعهد إلى نواة لأول كلية بالمغرب وهي كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط كنواة جامعية في التقاليد الأكاديمية اللاتينية تهدف إلى التقريب وتقوية العلاقة بين الثقافتين الشرقية و الغربية لاستقطاب كل شباب افريقيا المسلمة والفرانكفونية . ... إلا أن ولي العهد آنذاك كان له برنامج آخر يرتكز على التعليم الطبقي لخدمة النظام التبعي وحسم السلطة والثروة والمعرفة، وهكذا طرد شارل أندري جوليان وأنهى مشروعه الأكاديمي في المغرب واستولى على جامع القرويين وأنهى استقلاليتها في الوقت الذي ظلت فيه جامعة الزيتونة بتونس مستقلة ولازالت ... وأشرف بنفسه على بناء الجامعات والمعاهد بالتركيز على التعليم الإسلاموي والعروبي المتخلف، خصوصا بعد ثورة الشباب اليساري والمثقفين ماي 1968 أغلق معهد البحث الاجتماعي، استنبت التيار الإسلاموي وقلص دور الفلسفة، قام بتعريب العلوم الإنسانية كلها ثم العلوم الحقة خلال التقويم الهيكلي وهو من خاطب كاتب الدولة آنذاك عبد الهادي بوطالب في المجلس الوزاري الذي تساءل كيف نوفق بين الانفتاح الاقتصادي ونغلق الأبواب على الأجيال ... خاطبه الملك بأنه لا يريد تعليمات ينتج له اليساريين المعارضين ...

في هذه الورقة لن نتطرق لكل مفاصل أزمات التعليم العالي وأعطابه، بل سنقتصر على أطره القانونية وقطاعاته ثم أنظمة التقويمات ومخرجاته من الشهادات والمؤهلات..

2- القوانين والأنظمة المؤطرة لنظام التعليم العالي والبحث العلمي بالمغرب:

ظل التأطير القانوني للتعليم العالي والبحث العلمي قليلا ومتعثرا لعدة أسباب أبرزها أن التعليم عموما والعالي منه خصوصا ظل مجالا للصراع وتناقض المصالح بين الدولة والمجتمع من جهة، وبين النخبة والدولة من جهة ثانية ...وفي مراحل لاحقة ظل خاضعا لتأثيرات المراكز المالية العالمية وإملاءاتها خلال ثمانينيات القرن الماضي وما تلاها الى اليوم: سياسة التقويم الهيكلي 1983 ... ثم مرحلة الهجوم النيوليبرالي المتوحش على قطاع الخدمات ومنها قطاع التعليم بعد تقرير السكتة القلبية 1995 ، وتركزت هذه السياسات على ضرب المجانية والخوصصة ومهننة التعليم تحت غطاء تنويع العرض التربوي ..

لقد شكل التشريع للتعليم العالي والبحث العلمي أحد الأعطاب البارزة منذ تأسيسه إلى اليوم وجها اخر لإعادة إنتاج نفس العلاقات الاجتماعية.....

إن المرحلة التأسيسية للتعليم العالي والبحث العلمي في بلدنا كانت قد بدأت أواخر عهد الحماية وأوائل الاستقلال الشكلي، وامتدت إلى أواسط سبعينيات القرن الماضي 1975 ، وهي مرحلة مهمة وطويلة تقريبا لم يواكبها أي تأطير قانوني، بل ظلت خاضعة لاختيارات السياسات التعليمية المخزنية ومصالح التحالف الطبقي قيد التشكل آنذاك، والتي شهدت هجوما واسعا على التعليم بإصدار مذكرة يوسف بالعباس وزير التعليم آنذاك في فبراير 1965 التي تكرس النخبوية وإقصاء بنات و أبناء الشعب فوق 15 سنة من حقهم في ولوج التعليم الثانوي وإمكانيات الارتقاء الاجتماعي عبر التعليم؛ وتم تمرير هذه السياسات التعليمية الطبقية بقوة الحديد والنار: قمع انتفاضة 23 مارس وحظر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ومنع النقابة الوطنية للتلاميذ التي تأسست في السرية ... ..

لقد تأخر وضع قانون التعليم العالي إلى منتصف سبعينيات القرن الماضي باصدار ظهير إحداث المؤسسات الجامعية رقم1.75.398 يوم 16 أكتوبر 1975 وهو عباره عن قانون أساسي يحدث وينظم المؤسسات الجامعية التي أخضعها كلية للسلطة الحكومية في غياب النقابة الوطنية للتعليم العالي التي تأسست سنة 1960 والاتحاد الوطني لطلبة المغرب الذي كان محظورا..

وسننتظر تقرير البنك العالمي حول المغرب 1995 والذي سيدعو إلى إصلاحات عميقة في التعليم خصوصا ما يتعلق بالتكلفة المالية والتوظيف والملاءمة مع سوق الشغل ومتطلبات الرأسمال العالمي، وفي هذا السياق جاء الميثاق الوطني للتربية والتكوين وجاء قانون 01.00 لتنظيم التعليم العالي. هذا القانون هو تحول كبير في تاريخ التعليم العالي بالمغرب وهو عبارة عن تصور شامل للجامعة المغربية من مضامينه الأساسية: -تنظيم المؤسسات الجامعية من حيث التدبير والحكامة -تأطير الحياة الجامعية والأكاديمية والطلابية وتحديد مجالات التكوينات والبحث العلمي -استقلالية الجامعة إداريا وماليا وبيداغوجيا في إطار القانون

مع الأسف هذا القانون عمر طويلا ربع قرن تقريبا بالنظر للمستجدات القانونية والدستورية وما تتطلبه المنظومة التعليمية في البلاد من إصلاحات... لحد الساعة لم تتم ملاءمته مع دستور 2011، كما لم تتم ملاءمته مع القانون الإطار 51/17 وهو قانون ملزم لكل الحكومات المتعاقبة وهو الوعاء القانوني لما يسمى بالرؤية الاستراتيجية 2015/2030..

حاول وزير التعليم العالي الداودي اقتراح تعديلات على هذا القانون 01-00، وطلب استشارة المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي حول هذه التعديلات، إلا أن الدولة فضلت تمرير القانون الإطار 51/17 على ملاءمة وتعديل قانون التعليم العالي والبحث العلمي... مع الأسف الحكومة الحالية أعادته إلى هذا المجلس الأعلى

للتربية والتكوين والبحث العلمي من أجل استشارة ثانية دون مبررات مما سيمدد مسطرة التشريع إلى الولاية البرلمانية الأخيرة وربما الحكومة المقبلة ...

يشكل اليوم تعديل القانون 01.00 موضوعا خصبا للنقاش بين الأكاديميين والباحثين والنقابات والصحافة والسياسيين، نظرا لأهميته وتأثيرها على الحياة الجامعية والأكاديمية والطلابية والبحث العلمي والابتكار من بين المطالب الجوهرية المطلوب تضمينها في كل تعديل مقبل :

ضمان الاستقلالية الكاملة والفعلية وخصوصا الاستقلالية البيداغوجية والأكاديمية والعلمية والثقافية ثم الاستقلال المالي والبشري والإداري ثم استقلالية كاملة في اختيار الهياكل والقيادات من كل المتدخلين الأساتذة والموظفين والطلبة ...

-3 التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار: القطاعات والتقويمات والمؤهلات والشهادات

-قطاعات التعليم العالي : هناك ثلاثة قطاعات أو اقطاب كبرى وهي التعليم العالي العمومي وهو الذي يشمله القانون 01-00 ويضم الجامعات والمعاهد والمؤسسات العمومية سواء ذات الاستقطاب المفتوح من كليات الآداب والعلوم الإنسانية وكليات الحقوق والشريعة والاقتصاد وكليات العلوم وهي موجهة لعموم الطلبة خصوصا الفئات الفقيرة أو الكليات ذات الاستقطاب المحدود وهي كليات الطب والهندسة والتجارة والمال والأعمال ومفتوحة في العموم لكن حسب معايير محددة موجهة للطبقات المتوسطة والمتفوقين من الطبقات الشعبية ... ثم هناك جامعات ومعاهد التعليم العالي الخاص والمنظم لحد الساعة فقط بمرسوم حكومي ولا يخضع لقانون 01-00 وقد توسع هذا القطاع من 160 مؤسسة سنة 2010 الى 240 مؤسسة سنة 2023 بمعدل 50% وتستقطب هذه المؤسسات 15% من الطلبة المغاربة، أي 130 ألف طالب وطالبة من مجموع الطلبة المغاربة المقدر عددهم ب 860ألف طالب ..

ثم هناك مؤسسات التعليم العالي الشريكة لوزارة التعليم العالي استنادا إلى مرسوم 2.15.183 ثم المرسوم التعديلي والتنمية 2.24.296 ذلك لتعزيز الشراكة والتعاون مع مؤسسات التعليم العالي الخاص..

-التقويمات والمؤهلات والشهادات :

تندرج لحد اليوم عمليات التقويم والتكوين والتأهيل والشواهد ضمن الإصلاح الجامعي الجديد الذي جاءت به حكومة التناوب عهد الوزير خالد عليوة ... و ينطوي هذا الإصلاح على مضامين جديد منها :

+ ما يتعلق بالهندسة البيداغوجية : حيث تنظم جميع أصناف التعليم العالي في مسالك ووحدات ومجزوءات، وتتكون السنة الدراسية الجامعية من فصلين يتضمن كل فصل ما بين 14 و16 اسبوعا للتعليم والتكوين والتقويم والامتحان... فالمسلك filière هو مسار تدريجي للتكوين يوضع له عنوان وتحدد له أهداف ويتكون كل مسلك من فصول محددة العدد : ستة فصول للإجازة وأربعون للماستر وثلاث سنوات أي ستة فصول للدكتوراه قابلة للتمديد. ويقضي الطالب فصلا تمهيديا وفصلا لتحديد التوجه ثم فصلين للتعمق أو الامتهان يتوج بالحصول على دبلوم الدراسات الجامعية العامة أو المهنية (DEUG أو Deup) وللحصول على الإجازة يجب إضافة فصلين... ويتكون كل فصل semestre من ثلاثة أو أربعة ويستغرق الفصل نصف سنة أي 360 ساعة.. وتعتبر الوحدة le module العنصر الأساسي للتكوينات والبحث الجامعي، وتتكون من عنصر إلى ثلاثة عناصر تسمى مادة أو مجزوءة la matière وهي عبارة عن دروس نظرية أو أعمال توجيهية أو تطبيقية أو عمل ميداني أو تدريب أ مشروع شخصي. وتستغرق الوحدة مالا يقل عن 75 ساعة تخصص للتدريس والتقييم، ونص الميثاق على إحداث جذوع مشتركة وجسور بين المسالك تسمح للطلبة بالحركة بين المسالك دون حرمانه من مكتسباته السابقة..

+ ما يتعلق بطريقة التقويم : تتم عملية التقويمات عن طريق المراقبة المستمرة التي تكون على شكل امتحانات أو فروض أو عروض أو تقارير أو تداريب أو مشاريع شخصية. ويعطى الطالب نقطة عن جميع الأنشطة والتقويمات التي خضع لها بمعدل 10/20 فما فوق أو الاستدراك فوق عتبة 5/20... اذن حصيلة الدبلومات والشواهد بالتعليم العالي تخضع لنظام إجازة ماستر ثم دكتوراه (L.M.D)..

إن ما سمي بالإصلاح البيداغوجي الجديد الذي مر على تطبيقه ربع قرن تقريبا أفضى إلى كارثة تعليمية على بلادنا؛ المغرب اليوم مرتب عالميا في المرتبة 154 وراء دولة عاشت وتعيش الحروب الاهلية ... تحتل أولى جامعاته المرتبة 1541 من بين جامعات العالم، وتبلغ نسبة التسرب رقما مخيفا حيث إن 49% من الطلبة يغادرون الجامعة دون أي دبلوم ولا يصل إلى سلك الدكتوراه إلا 2% من طلبة التعليم العالي إضافة إلى تفشي ظاهرة الغش وسرقة البحوث وكل أشكال الفساد وما فضيحة جامعة أكادير إلا الشجرة التي تخفي الغابة مما ينعكس على مستوى الدبلومات ونوعية النخب التي تتآكل تحت ضغط الفساد والاستبداد...

فضائح التحرش الجنسي بالطالبات وبيع الشهادات الجامعية المزورة

محمد . ل

ابتدأ التحرش الجنسي بالطالبات بالكلية المتعددة التخصصات بآسفي من طرف أحد الأساتذة عندما كان يزاول مهام التدريس في نفس الكلية قبل أن ينتقل إلى كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة ابن زهر بأكادير سنة 2013، حيث مهدت له شبكة من الأطراف الطريق لكي يبلغ ما بلغه من سلطة ونفوذ وثراء ووفرت له مظلة الحماية.

وللتصدي لهذا السلوك الدنيء والحاط من كرامة الطالبات، نظم ائتلاف الجمعيات الحقوقية والتربوية وفعاليات المجتمع المدني بمدينة آسفي ندوة صحافية صدح فيها صوت إحدى الطالبات التي حكت فصول معاناتها، ليس مع إنسان من أناس رواية خيالية وليس مع مجرم محترف ضاقت به سبل الحياة فارتمى في أحضان الجريمة، ولكن مع من أوكلت له مهمة تعليم وتكوين الطلبة وتوجيههم التوجيه الصحيح لضمان مستقبل أفضل.

لقد وصفت الطالبة الضحية تصرفات « الأستاذ المعتدي « ورسمت صورته ككائن غريب يستعمل سلطة التنقيط لإشباع رغبات جنسية ويستعمل الوعد والوعيد في مواجهة ضحاياه إلى الانصياع والامتثال والرضوخ وتلبية الأهواء والنزوات، لكن بعد أن أصيبت (الطالبة) باليأس في انتظار إنصافها من طرف العدالة، وبعد شعورها بأن الجميع قد تخلى عنها. كما عبرت خلال الندوة الصحفية المذكورة أعلاه بصريح العبارة في إشارة إلى « الأستاذ المعتدي «: لقد حرمني من حقوقي في متابعة الدراسة وتحقيق طموحاتي التي قدمت رفقة عائلتي من أجلها الغالي والنفيس لأني حافظت على كرامتي. ألا يعتبر السكوت عن هكذا سلوك، تواطؤا مكشوفا مع الفاعل؟

سلوك من هذا القبيل ما كان ليكون لو لم يجد الأرضية المشجعة والتربة المواتية... لو لم تكن هناك تجاوزات أخرى؟ لو لم تكن هناك سوق لبيع النقط أتاحت فرصة بيع كل شيء بما فيه أعراض الناس بأبخس الأثمان. لو لم يكن هناك صمت متواطئ بدعوى أن للفاعل نفوذا وعلاقاته كثيرة ومتشابكة مع أصحاب القرار وكلامه نافذ، لو لم يكن هناك محيط موبوء، حرم جامعي منتهك وتنظيم طلابي قضي عليه منذ زمان.. هي عوامل تحالفت وأفرزت ظواهر المحسوبية والزبونية وتدني المستوى التعليمي.

ونظرا لممارساته الدنيئة تمت إقالته من طرف زملائه من مسؤولية رئاسة الشعبة.

وعندما أجمعت كل المكونات من الطيف الحقوقي والسياسي والنقابي والإعلامي بآسفي على إدانته، رحل المتهم إلى كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة ابن زهر بأكادير حيث أعطيت له مهمة منسق ماستر « المنظومة الجنائية والحكامة الأمنية» وما كان لهذا الشخص الغريب أن يحصل على المسؤولية لولا تواطؤ ودعم شبكة من الأطراف التي مهدت له الطريق ووفرت له مظلة الحماية.

ولعل من أبرز أطراف هذه الشبكة التي مهدت الطريق لمنسق الماستر المثير للجدل ووفرت له الحماية: رئيس حكومة سابق وأربعة وزراء للتعليم العالي ورئيس جامعة ابن زهر وعميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير وبعض الأساتذة الجامعيين بنفس الكلية بالإضافة إلى أطراف أخرى من خارج قطاع التعليم العالي..

وفيما يتعلق بمسؤولية رئيس الحكومة سابقا، فلا شك أنه يتحمل بالدرجة الأولى المسؤولية الكبرى عما آلت إليه الأوضاع بجامعة ابن زهر، لأنه غلب منطق التوافق السياسي مع أحد حلفائه في الحكومة التي كان يرأسها عن جدارة واستحقاق بعد أن وافق سنة 2015 على تمديد ولاية رئيس الجامعة آنذاك والذي أمضى 10 سنوات على رأس جامعة ابن زهر (2011 – 2020)، كانت كافية لتصنف ضمن أكثر الجامعات المغربية فسادا.

بالنسبة للوزراء الأربعة لا سيما الذين تعاقبوا على تسيير القطاع، منذ تفجر فضيحة التحرش الجنسي بالكلية متعددة التخصصات بآسفي سنة 2013، فإن جميعهم أخلوا بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم وتقاعسوا عن أداء واجبهم لا سيما في التعامل مع الأفعال الجسيمة المنسوبة إلى الأستاذ المعني، من قبيل تهم التحرش الجنسي وشبهة بيع الشواهد الجامعية وغيرها.

للأسف الشديد، لم يُفعِّل أيّ وزير منهم الصلاحيات القانونية المخولة له بموجب النظام الأساسي للوظيفة العمومية ، والنظام الأساسي لهيئة الأساتذة الباحثين ، وقانون المسطرة الجنائية وباقي القوانين والتشريعات الجاري بها العمل، رغم أن تلك الأفعال كانت موضوع شكايات، ومراسلات، وتقارير صادرة عن المفتشية العامة للوزارة، وبيانات النقابة الوطنية للتعليم العالي، فضلا عن الوقفات الاحتجاجية التي نظمها الأساتذة الباحثون ضد منسق الماستر وممارساته وأفعاله المشبوهة، سواء في الكلية متعددة التخصصات بأسفي او كلية الحقوق بأكادير.

ولأن المناسبة شرط، فمن الضروري التوقف قليلا عند دور وصلاحيات الوزير في تعيين رؤساء الجامعات، لفهم تغليب منطق الولاء والانتماء على حساب الجدارة والاستحقاق، والذي ساهم بشكل كبير في تطبيع الفساد داخل الجامعة وتغلغله في جميع مفاصلها وتفكيك أسس الحكامة والشفافية.

وفي هذا السياق، لا بد من التذكير بالمطلب الذي ما فتئت تطالب به النقابة الوطنية للتعليم العالي منذ سنوات، والمتمثل في ضرورة إعادة النظر في طريقة تعيين رؤساء الجامعات، حيث أكدت التجربة بما لا يدع مجالا للشك أن الوزير هو الذي يختار الرئيس الذي يريد، بعد أن يُشكل لجنة على المقاس، فتتحول بذلك مباراة شغل منصب رئيس الجامعة إلى مجرد مسرحية.. أما معيار الكفاءة والجدارة وتكافؤ الفرص المنصوص عليها في الدستور، فتلك شعارات للاستهلاك فقط، ما دام الانتماء الحزبي والمحسوبية والزبونية والولاء هي المحدد الحقيقي في اختيار الرؤساء، الذين لا هم لأغلبيتهم سوى التشبث بالكرسي وإرضاء أولي نعَمهم (وكذلك الأمر بالنسبة للعمداء والمدراء).

أما رئيسا جامعة ابن زهر (الحالي والسابق) وعميدا كلية الحقوق بأكادير (الحالي والسابق)، فإن المسؤولية التي تقع على عاتقهم جسيمة ومباشرة، باعتبارهم الرؤساء المباشرين لمنسق ماستر "المنظومة الجنائية والحكامة الأمنية"، والمسؤولين بقوة القانون على كل ما يجري داخل أسوار مؤسساتهم.

ويزداد تواطؤ رئيسا الجامعة وعميدا الكلية وضوحا إذا اخذنا بعين الاعتبار حجم الشكايات والرسائل وبيانات النقابة الوطنية للتعليم العالي التي كانت موضوعة فوق مكاتبهم، إضافة إلى تقارير لجان التفتيش والمراقبة (المجلس الأعلى للحسابات، المفتشية العامة لوزارة التعليم العالي) ... ولا أحد حرّك ساكنا.

وقبل أن نختم هذا المقال، لابد بالتذكير بما يلي:

إن التعليم العمومي المغربي يعاني من أزمة خانقة وصلت حد التدمير الممنهج والتصفية بسبب الاختيارات اللاشعبية واللاديموقراطية واللاوطنية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة المغربية، رغم ادعاءاتها الكاذبة للعديد من الشعارات الفارغة مثل «إصلاح المنظومة التربوية» و«ربط التعليم بالتنمية» و«مواجهة تحديات العولمة» و«الاستجابة لسوق الشغل»... هذه الشعارات تهدف بالأساس إلى ذر الرماد على العيون وزرع الانتظارية ومحاولة تملص الدولة من مسؤوليتها في التمويل وتكبيل المقاومة الشعبية لتلك المخططات الرجعية والتراجعية.

وإذا كانت الحركة الديمقراطية والتقدمية متفقة اليوم على أن نظامنا التعليمي لا يستجيب لطموحات شعبنا ولمتطلبات التنمية والتقدم والنهوض بالمجتمع، فإن هذا يعتبر تأكيدا لمواقفها السابقة التي كانت تنتقد السياسات التعليمية المتعاقبة وأسباب فشلها ومسؤولية الدولة عنها. ويتجلى ذلك في مواقف القوى الحية ببلادنا كالنقابة الوطنية للتعليم العالي والاتحاد الوطني لطلبة المغرب والنقابات التعليمية والجمعيات الحقوقية والفعاليات الديمقراطية المناضلة.

في الختام، يحق لنا ان نطرح السؤال الجوهري التالي:

– هل ما جرى من تجاوزات بالكلية المتعددة التخصصات بآسفي وبجامعة ابن زهر، وعلى رأسها ما يرتبط بماستر "المنظومة الجنائية والحكامة الأمنية" بكلية الحقوق بأكادير، تمثل حالة شاذة ومعزولة، أم أننا أمام آفة حقيقية تنخر اغلبية المؤسسات الجامعية بأكادير وباقي المدن المغربية؟ كما أن هذه التجاوزات كانت دائما وما زالت قائمة بجميع الإدارات العمومية وشبه العمومية والقطاعات الخصوصية وغيرها، والسبب الرئيسي هو غياب الديمقراطية الحقة وعليه أصبح ملحا ما يلي:

– إقرار مبدأ انتخاب جميع المسئولين الإداريين وفق برامج مرحلية لإنقاذ التعليم العمومي والابتعاد عن منطق التعيين ضمانا لربط المسؤولية بالمحاسبة،

– اعتماد جامعة بمعايير متعارف عليها دوليا في خدمة المجتمع الديمقراطي الحداثي لضمان الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة لكل أفراد المجتمع،

– تحقيق المجتمع الديمقراطي الحداثي من خلال وضع ميثاق تربوي ديمقراطي جديد عنوانه التعليم الديمقراطي الشعبي الوطني العلماني الموحد،

– من أجل أن تلعب الجامعة العمومية دورها الطبيعي في المجتمع وتظل بمنأى عن الفساد والمفسدين لابد من محاكمة « الأستاذ « منسق الماستر المثير للجدل، المتورط في بيع دبلومات الماستر والتوسط في امتحانات المحاماة.

الفساد في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بالمغرب: آفة تنخر المصداقية والمستقبل

عز الدين بعلال

التعليم، الركيزة الأساسية لأي مجتمع مزدهر ومتحرر، هو محرك المساواة والتنمية. إنه الأساس الذي تبنى عليه الأمم، حيث يشكل العقول النقدية والكفاءات اللازمة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي. ومع ذلك، عندما يتسلل الفساد إلى هذا المجال الحيوي، فإنه يقوض قدرة التعليم نفسه على تحقيق هذه الأهداف النبيلة. وتداعياته عميقة وطويلة الأمد، تتراوح بين خنق المعرفة وسوء توزيع الكفاءات في الاقتصاد، إلى زيادة التفاوتات الاجتماعية وتوليد فساد أكثر انتشارًا. في المغرب، أصبحت قضية الفساد في التعليم العالي مصدر قلق كبير، تفاقمت بسبب الفضائح الأخيرة التي هزت ثقة المواطنين في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي. وقد كشفت قضايا بيع الشهادات، والمحسوبية، وسوء استخدام السلطة عن هشاشة النظام والحاجة الملحة لإصلاح عميق.

أولاً: مظاهر وأشكال الفساد في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بالمغرب

الفساد، ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه، ليس له تعريف واحد. ومع ذلك، في سياق التعليم العالي والبحث العلمي، يشمل مجموعة من السلوكيات غير الأخلاقية، تتراوح بين سوء الإدارة المالية والمساس بالنزاهة الأكاديمية. داخل الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، تتخذ هذه المظاهر أشكالاً محددة، تؤثر على جودة التعليم والبحث العلمي ومصداقية الشهادات. ويمكن التمييز بين فئتين رئيسيتين من الفساد:

أ. الفساد الأكاديمي:

يؤثر الفساد الأكاديمي بشكل مباشر على جوهر مهمة التدريس والتأطير في الجامعات وباقي مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي. ويتجلى في:

• الغش والانتحال: تقوض هذه الممارسات نزاهة البحث والعمل الأكاديمي وتقلل من قيمة الشهادات وتلطخ سمعة المؤسسات.

• بيع الشهادات: تم في المغرب تفكيك شبكات منظمة متورطة في بيع شهادات الماجستير والدكتوراه، مما يقوض تكافؤ الفرص ومصداقية الشهادات.

• «الجنس مقابل النقاط»: يظل الابتزاز أو الفساد الجنسي شكلاً خطيرًا من أشكال الفساد.

•الغش في الامتحانات: سواء كان ذلك من جانب الطلبة أو التلاعب بالنتائج من قبل الموظفين، فإن الغش يضر بالعدالة وصلاحية التقييمات.

ب. الفساد الإداري والمالي:

تؤثر هذه الفئة من الفساد على إدارة وموارد المؤسسات الجامعية:

•اختلاس الأموال وسوء الإدارة المالية: يمكن تحويل الأموال المخصصة لتحسين البنية التحتية، أو شراء المعدات، أو تمويل البحث لأغراض شخصية. وتشمل الأمثلة استخدام الأموال العامة لقضاء العطلات أو سرقة الميزانيات المخصصة للاستثمار او التدبير.

• العقود الاحتيالية: يمكن أن تؤثر الاتفاقيات المشبوهة على توزيع الموارد والاستقرار المالي للجامعات، مع منح العقود للأقارب أو الكيانات المفضلة.

• مخالفات القبول والمحسوبية: يمكن أن تتأثر عملية القبول بالرشاوى أو العلاقات، مما يحرم الطلبة المستحقين من أماكنهم. وقد هزت قضايا «توظيف المحسوبين» الرأي العام في المغرب، كاشفة عن ثغرات في المسابقات.

• تغيب الأساتذة الباحثين والموظفين: يعتبر الغياب غير المبرر للأساتذة الباحثين والموظفين، بالإضافة إلى سوء إدارة الموارد البشرية، أيضًا من أشكال الفساد التي تؤثر على جودة التعليم.

ثانياً: الأسباب العميقة للفساد

أ. نقص الشفافية والمساءلة

في المغرب، يساهم ضعف آليات الرقابة ومحدودية صلاحياتها، بالإضافة إلى عدم نشر الميزانيات والتقارير المالية بانتظام، في هذا النقص في الشفافية.

ب. ضعف الأطر التنظيمية والرقابة

تترك الأطر التنظيمية غير الملائمة وآليات الرقابة غير الكافية ثغرات يمكن للفساد أن يتسلل ويتطور من خلالها. ويسمح غياب العقوبات الرادعة والمتابعة الصارمة للمخالفات باستمرار الممارسات الفاسدة.

ج. ضغوط البحث والتمويل

تدفع البيئة الجامعية، التي تزداد تنافسية، الأفراد والمؤسسات إلى اتخاذ طرق مختصرة لتحقيق أهدافهم البحثية والحصول على التمويل.

د. الحوافز المادية والبيئة المتساهلة

يمكن أن تؤدي الرواتب المنخفضة للأساتذة الباحثين والموظفين، جنبًا إلى جنب مع الرغبة في الكسب السريع، إلى تشجيع الفساد. بالإضافة إلى كون الإفلات من العقاب هو القاعدة وحيث لا ترتبط المسؤولية بالمساءلة، تشجع هذه الممارسات.

هـ. غياب الاستقلالية الجامعية الحقيقية

تعتبر الاستقلالية الجامعية، سواء كانت مؤسسية أو مالية أو أكاديمية، حصنًا أساسيًا ضد الفساد. في المغرب، تهيمن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، وتحتفظ بسلطات كبيرة على توزيع الاعتمادات المالية، وتعيين رؤساء الجامعات، وتحد من قدرة الجامعات على إدارة شؤونها بشكل ديمقراطي مستقل.

ثالثاً: العواقب المدمرة للفساد

تعتبر تداعيات الفساد في التعليم العالي واسعة النطاق ومدمرة، حيث لا تؤثر على النظام التعليمي نفسه فحسب، بل على المجتمع بأسره. وتتجلى هذه العواقب على مستويات عدة، مما يقوض الثقة، ويقلل من الجودة، ويعيق التنمية.

أ. تآكل المصداقية والثقة في المؤسسات الجامعية

يشوه الفساد سمعة المؤسسات الجامعية، مما يؤدي إلى تآكل عميق للثقة بين الطلبة والأساتذة الباحثين والمواطنين. فعندما يتم الحصول على الشهادات عن طريق المحسوبية أو الفساد بدلاً من الجدارة، يتم انتهاك العقد الضمني بين المستفيدين من التعليم والمؤسسات، مما يؤدي إلى فقدان الثقة في الأفراد والمؤسسات. في المغرب، وقد أثارت الفضائح الأخيرة تساؤلات جدية حول مصداقية الجامعة المغربية، وحولت المؤسسات التي كان من المفترض أن تكون معاقل للمعرفة إلى أماكن يسود فيها المحسوبية والتلاعب.

ب. تدهور جودة التعليم والبحث

عندما يتسلل الفساد إلى الممارسات الجامعية، تتأثر جودة ونزاهة مخرجات التعليم والبحث بشكل مباشر. فقبول الطلبة غير المؤهلين، ومنح الشهادات غير المستحقة، أو تزوير بيانات البحث يؤدي إلى إنتاج أطر غير كفؤة وتقليل قيمة الشهادات. ويصبح سوق العمل غارقًا بالمهنيين الذين لا تتطابق مؤهلاتهم مع كفاءاتهم الحقيقية، مما يؤثر سلبًا على إنتاجية وتنافسية الخدمات العامة والخاصة. علاوة على ذلك، تفقد الأبحاث العلمية مصداقيتها، ويمكن التشكيك في الاكتشافات، مما يعيق التقدم والابتكار.

ج. التأثير الاجتماعي والاقتصادي

تمتد عواقب الفساد الأكاديمي إلى ما هو أبعد من جدران الجامعة، ولها تأثير كبير على النسيج الاجتماعي والاقتصادي للبلاد:

•عدم المساواة والظلم: يعمل الفساد في التعليم كحاجز، مما يجعل الوصول إلى التعليم باهظ التكلفة أو غير فعال، خاصة بالنسبة للفئات الأكثر حرمانًا. وغالبًا ما يعاقب الفقراء مرتين، إما بإجبارهم على دفع رشاوي لا يستطيعون تحملها، أو بحرمانهم من الوصول إلى الخدمات التعليمية التي يجب أن تكون مجانية أو ميسورة التكلفة. وهذا يزيد من اتساع الفجوة في عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، مما يخلق شعورًا عميقًا بالظلم والإحباط بين الشباب.

•الإحباط وهجرة الأدمغة: عندما يحرم الطلاب المستحقون من الفرص الأكاديمية والمهنية لصالح أولئك الذين يستفيدون من النفوذ أو الثراء، فإن ذلك يولد شعورًا باليأس. ويفقد العديد من المواهب الشابة الأمل في مستقبل بلادهم ويبحثون عن فرص في الخارج، مما يساهم في «هجرة الأدمغة» وهي خسارة كبيرة للموارد البشرية الوطنية التي تضعف قدرة البلاد على تحقيق التنمية المستدامة.

• إضعاف دور الجامعة كمحرك للتنمية: لا يمكن لجامعة تعاني من الفساد أن تلعب دورها الكامل كمحفز للتقدم. فهي تفقد قدرتها على إنتاج معرفة عالية الجودة، وتكوين مواطنين مسؤولين، والمساهمة بفعالية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

باختصار، لا يقتصر الفساد في التعليم العالي على أفعال معزولة؛ بل يشكل نظامًا ينخر أسس المجتمع نفسه، مما يعرض مستقبله وقدرته على مواجهة تحديات العالم الحديث للخطر.

رابعاً: استراتيجيات وتوصيات لمكافحة الفساد

أ. تعزيز الاستقلالية الجامعية

تعتبر الاستقلالية الحقيقية هي الدرع الأول ضد فساد الإدارة. ويجب أن تكون مؤسسية ومالية وأكاديمية.

ب. تعزيز ديمقراطية الإدارة

عندما تصبح الجامعة مجتمعًا مصغرًا للممارسة الديمقراطية، تظهر آليات رقابة طبيعية لعرقلة الفساد.

ج. وضع تشريعات صارمة وتطبيق عقوبات رادعة

من الضروري وجود قوانين واضحة وعقوبات صارمة لأي شكل من أشكال الفساد.

د. تحسين الشفافية

• نشر المعلومات: جعل معايير القبول، وعمليات التقييم، وميزانيات المؤسسات عامة.

• منصات إلكترونية موحدة لإدارة مسابقات الوصول إلى دورات الماستر والدكتوراه، مما يضمن النزاهة والشفافية في جميع مراحل الاختيار.

هـ. تعزيز آليات الرقابة الداخلية والخارجية

تعتبر عمليات التدقيق المالي المنتظمة والتفتيش المفاجئ ضرورية للكشف عن الفساد ومنعه.

و. حماية المبلغين عن حالات الفساد.

ز. التوعية وتعزيز ثقافة النزاهة

من الأهمية بمكان تعزيز ثقافة النزاهة والمسؤولية داخل المجتمع الجامعي.

ح. تتطلب مكافحة الفساد الأكاديمي تآزرًا بين جميع الأطراف المعنية. ويجب على النظام القضائي، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام المستقلة، والنقابات التعاون للكشف عن الانتهاكات، وإجراء التحقيقات، والضغط من أجل الإصلاحات.

يعد الفساد في التعليم العالي المغربي تحديًا معقدًا ومتعدد الأبعاد يهدد مصداقية المؤسسات، وجودة التعليم، ومستقبل البلاد. وتتنوع مظاهره، بدءًا من الاحتيال الأكاديمي وصولًا إلى سوء الإدارة المالية، وتداعياته مدمرة، مما يؤدي إلى تآكل الثقة، وتدهور جودة التعليم، وتأثيرات اجتماعية واقتصادية عميقة. ومع ذلك، فإن مكافحة هذه الآفة تتطلب إرادة سياسية وعملًا متضافرًا من جميع الأطراف المعنية: الحكومة، والمؤسسات الجامعية، والأساتذة، والطلبة، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام.

الكيان الإسرائيلي: من أداة استعمارية إلى عبء استراتيجي يقود إلى مفترق الطرق الوجودي

يجد الكيان الإسرائيلي نفسه اليوم في مواجهة تحديات وجودية متعددة الأبعاد، تمتد من الأعباء الاقتصادية الخانقة، مرورًا بالإرهاق العسكري المتصاعد، وصولًا إلى ضغوط جيوسياسية داخلية وخارجية غير مسبوقة. هذه التحديات، التي تتفاعل مع عامل الجغرافيا الحاسم، تضع الكيان الإسرائيلي في مفترق طرق حاسم، حيث لم يعد بقاؤه مجرد مسألة تفوق عسكري، بل يتطلب صمودًا شاملًا على كل المستويات. والأهم من ذلك، أن الدور الذي كان من المفترض أن يلعبه الكيان كأداة لتحقيق الأهداف الاستعمارية الغربية في المنطقة، بدأ يتحول تدريجيًا إلى عبء اقتصادي وسياسي واستراتيجي على تلك الأنظمة، مما قد يسرع من مسار انهياره.

د. سعيد سلام

الأهداف الاستعمارية من إنشاء الكيان الإسرائيلي ودوره التاريخي

منذ نشأته، ارتبط الكيان الإسرائيلي بشكل وثيق بالأهداف الاستعمارية للقوى الغربية في المنطقة العربية. لم تكن فكرة «وطن قومي لليهود» بمعزل عن المصالح الجيوسياسية والاقتصادية للقوى العظمى، بل كانت جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيتها للسيطرة على الشرق الأوسط.

أحد الأهداف الرئيسية لإنشاء الكيان كان يكمن في فصل المشرق العربي عن مغربه، وبالتالي إضعاف الوحدة العربية ومنع ظهور قوة إقليمية موحدة تهدد المصالح الغربية، خاصة فيما يتعلق بالتحكم بموارد الطاقة وممرات التجارة. ولطالما نظر الغرب، وعلى رأسه بريطانيا ثم الولايات المتحدة، إلى إسرائيل كقاعدة عسكرية متقدمة في قلب العالم العربي. هذه القاعدة كانت تهدف إلى حماية المصالح الغربية، وضمان تدفق النفط، ومنع أي نظام إقليمي معاد للغرب من السيطرة على المنطقة. لعب الكيان دوًر «الحارس الأمين» لقناة السويس وحقول النفط. بالإضافة الى ذلك لعب الكيان الإسرائيلي دورًا محوريًا في وأد الحركات التحررية والقومية العربية التي ظهرت في المنطقة، والتي كانت تهدد النفوذ الاستعماري الغربي. من خلال الصراعات المتتالية والتفوق العسكري، ساهم الكيان في إضعاف الدول العربية وإلهائها عن مسار التنمية والتحرر، وتثبيت الهيمنة الغربية. كذلك يرى بعض المحللين أنه كان يُنظر إلى الكيان الإسرائيلي ك «غرب ثالث» أو «غرب جديد» مرتبط بشكل وثيق بالمصالح والاستراتيجيات الغربية طويلة المدى، خاصة الأمريكية. الهدف هو أن يبقى الكيان القوة النووية الوحيدة في المنطقة، قادر على إملاء الشروط والحفاظ على التفوق العسكري النوعي.

من أسس العقيدة الصهيونية عدم الاعتراف بالوجود القومي للفلسطينيين، وهو ما يخدم هدفا استعماريًا يقضي على إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة قوية يمكن أن تهدد المصالح الغربية في المنطقة. واعتمد الكيان الاستيطاني استراتيجيات التمييز الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لضمان «نهضته القومية اليهودية»، كما سعى إلى تعزيز الانقسامات بين الأقليات في المنطقة (القومية والدينية) لخلق تحالفات تخدم أمنه الداخلي والقومي، مما يصب في مصلحة إضعاف الكيانات العربية الكبرى. وتبنى كيان الاحتلال عقيدة «السلام من خلال القوة»، مما يعني أنه سيفرض السلام بشروطه، وهذا يتناغم مع المنطق الاستعماري الذي يعتمد على القوة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية.

الكيان الإسرائيلي يتحول إلى عبء على الأنظمة الغربية

بعد عقود من الدعم غير المشروط، بدأ الكيان الإسرائيلي يتحول تدريجيًا من «أصل استراتيجي» إلى «عبء» على الأنظمة الغربية، وذلك بسبب تداعيات سياساته وتكلفة دعمه المتزايدة على المستويات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية.

العبء الاقتصادي المتزايد:

رغم أن المساعدات الأمريكية السنوية البالغة 3.8 مليار دولار أمريكي تُعد حيوية لكيان الاحتلال الإسرائيلي، إلا أنها تمثل عبئًا متزايدًا على دافعي الضرائب الأمريكيين، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية وتزايد الاحتياجات الداخلية في الغرب. بالإضافة الى تجاوز التكاليف المباشرة المساعدات العسكرية لتشمل تكاليف سياسية واقتصادية غير مباشرة. فالحروب المتتالية التي يخوضها الكيان في المنطقة تزيد من عدم الاستقرار، مما يؤثر على أسعار النفط، ويعطل سلاسل الإمداد، ويزيد من تكلفة العمليات العسكرية الغربية في المنطقة لحماية مصالحها. الأزمة الاقتصادية في إسرائيل (تقلص الاقتصاد بنسبة 20% في الربع الأخير من 2023، وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي 27%، وارتفاع الإنفاق الحكومي 88.1% معظمه عسكريًا، تباطؤ النمو السنوي وتراجع مستوى المعيشة في 2024) تثير القلق لدى الشركاء الغربيين، ففشل اقتصاد كيان الاحتلال يمكن أن يكون له تداعيات على الاستثمارات الغربية في المنطقة وعلى استقرار الأسواق العالمية.

2. العبء السياسي والأخلاقي:

أصبحت سياسات الكيان الإسرائيلي، خاصة حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة والسياسة الاستيطانية في القدس والضفة الغربية، تحرج حلفائه الغربيين بشكل متزايد على الساحة الدولية. الاتهامات بانتهاك القانون الدولي، وحقوق الإنسان، وجرائم الحرب، تضع الدول الغربية في موقف دفاعي أمام الرأي العام العالمي والمؤسسات القانونية. دعم الغرب للكيان يتعارض بشكل مباشر مع القيم التي يدعيها (الديمقراطية، حقوق الإنسان)، مما يقلل من مصداقيته ويؤثر على علاقاته مع دول الجنوب العالمي والعديد من الدول الإسلامية والعربية. كذلك تتزايد الاحتجاجات الشعبية في الدول الغربية، لا سيما في الجامعات، ضد الدعم الغربي لكيان الاحتلال وسياساته. هذا الضغط يهدد استقرار الحكومات الغربية ويؤثر على شعبيتها، خاصة في الفترات الانتخابية. بالإضافة الى ذلك فإن دعم الغرب لسياسات الكيان في المنطقة يمكن أن يغذي مشاعر الإحباط والتطرف في العالم العربي والإسلامي، مما يزيد من التهديدات الأمنية للمصالح الغربية في الخارج والداخل.

3. العبء الاستراتيجي:

أصبح كيان الاحتلال عنصرًا رئيسيًا في تصعيد التوترات الإقليمية، مما يهدد بجر الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، إلى صراعات أوسع نطاقا في الشرق الأوسط (مثل مواجهة مباشرة مع إيران). هذا يتعارض مع مصالح الغرب في تقليل التزاماته العسكرية في المنطقة. ويرى البعض أن سياسات الكيان، وغياب «حل عادل للقضية الفلسطينية»، يساهمان في تغذية خطاب التطرف والإرهاب، مما يقوض جهود الغرب في مكافحة هذه الظواهر، وبدلًا من التركيز على المصالح الاستراتيجية الأوسع في المنطقة (مثل الاستقرار الإقليمي، مكافحة التغير المناخي، التنمية الاقتصادية)، يجد الغرب نفسه مضطرًا للدفاع عن سياسات كيان الاحتلال التي تزيد من الفواتير وعدم الاستقرار.

هل يسرع هذا العبء من انهيار الكيان؟

إن تحول إسرائيل من «أصل استراتيجي» إلى «عبء» على الأنظمة الغربية يمكن أن يساهم بشكل كبير في تسريع مسار انهيار الكيان، وذلك من خلال عدة آليات متكاملة.

إذا استمر الكيان الإسرائيلي في التحول الى عبئ اقتصادي وسياسي على الغرب، فقد يقلص هذا الأخير حجم المساعدات المالية والعسكرية، أو يربطها بشروط سياسية أكثر صرامة. هذا التراجع سيضع ضغطًا هائلًا على ميزانية الكيان، ويزيد من دينه العام، ويقلل من قدرته على تمويل عملياته العسكرية المكلفة. ويمكن أن يؤدي تزايد العبء السياسي والأخلاقي للكيان إلى تراجع الدعم الدبلوماسي الغربي له في المحافل الدولية. فالمطالبات بوقف انتهاكات حقوق الإنسان والامتثال للقانون الدولي ستصبح أكثر إلحاحًا، مما قد يؤدي إلى فرض عقوبات دولية أو تراجع في العلاقات الدبلوماسية، مما يزيد من عزلة الكيان. وقد تدرك الأنظمة الغربية أن مصالحها طويلة الأمد في الشرق الأوسط لم تعد تتماشى مع دعم كيان يُعد مصدرًا لعدم الاستقرار. هذا قد يدفعها إلى إعادة تقييم تحالفاتها وتغيير أولوياتها الاستراتيجية، مما يعني تراجع الدعم الاستراتيجي للاحتلال.

ومع تراجع الدعم الخارجي وتفاقم الأعباء الاقتصادية الذاتية (تكلفة الحرب، هجرة الكفاءات، تراجع الاستثمار)، يمكن أن يواجه الكيان أزمة اقتصادية خانقة. هذا الانهيار قد يؤدي إلى تدهور مستويات المعيشة، وزيادة البطالة، مما يغذي الاحتجاجات الداخلية ويزيد من التصدعات الاجتماعية. الضغط الاقتصادي والاجتماعي، مقترنًا بتآكل الثقة في القيادة، قد يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية واسعة النطاق وانقسامات سياسية عميقة. تزايد الاستقطاب بين الفئات المختلفة في المجتمع الاستيطاني – الإسرائيلي (العلمانيين والمتدينين، اليمين واليسار) سيهدد التماسك الداخلي. وفي حال لم تستطع الحكومة توفير الأمن والرخاء الاقتصادي، وفشلت في معالجة القضايا الاجتماعية، فقد تفقد الشرعية في نظر مواطنيها، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي وربما انهيار الهيكل الحكومي.

ومع ضعف الدعم الغربي، قد يجد كيان الاحتلال نفسه أكثر عرضة للتهديدات الإقليمية. فالدول والقوى التي تُعد معادية له قد تزيد من ضغوطها العسكرية والسياسية، مستفيدة من تراجع قدرته على الصمود وضعف دعم حلفائها. لاسيما ان الصراعات المتصاعدة والسياسات المتطرفة للكيان أدت إلى تراجع نسبي ظاهري في مسار التطبيع مع الدول العربية. هذا الفشل في بناء تحالفات إقليمية حقيقية يزيد من عزلته ويعمق شعور الكيان بالحصار.

في الختام، إن الكيان الإسرائيلي يواجه اليوم تحديات وجودية معقدة تعد نتاجًا لدوره التاريخي كأداة استعمارية في المنطقة. هذا الدور، الذي كان يُنظر إليه في السابق كـ «أصل استراتيجي» للغرب، بدأ يتحول تدريجيًا إلى «عبء» اقتصادي وسياسي واستراتيجي على تلك الأنظمة.

هذا التحول، إلى جانب الضغوط الداخلية والخارجية المتزايدة، يمكن أن يسرع من مسار الانهيار الذاتي للكيان. فبدون الدعم الغربي غير المشروط، ومع تزايد التكلفة البشرية والمادية للحفاظ على سياسات لا تتوافق مع القانون الدولي، فإن قدرة الكيان على الصمود طويل الأمد يصبح موضع شك كبير، مما يضعه بالفعل في مفترق طرق حاسم يحدد مصيره المستقبلي.

عن بوابة الهدف

ضرب التعليم الفلسطيني وقتل طلابه جزء من سياسة الابادة الجماعية للشعب الفلسطيني

قالت وزارة التربية والتعليم العالي، اليوم الثلاثاء، إنّ 16.607 طلاب استُشهدوا و26.271 أصيبوا بجروح منذ بدء العدوان الصهيوني على قطاع غزة والضفة في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

وأوضحت التربية في بيان لها، أنّ عدد الطلبة الذين استُشهدوا في قطاع غزة منذ بداية العدوان وصل إلى أكثر من 16.470، والذين أصيبوا إلى 25.374، فيما استُشهد في الضفة 137 طالبا وأصيب 897 آخرون، إضافة إلى اعتقال 754، مشيرة إلى أن 914 معلما وإداريا استُشهدوا وأصيب 4.363 بجروح في قطاع غزة والضفة، واعتُقل أكثر من 196 في الضفة.

ولفتت إلى أن 352 مدرسة حكومية تعرضت لأضرار بالغة نتيجة عدوان الاحتلال، من بينها تدمير 111 مدرسة بشكل كامل، فيما تعرضت 91 مدرسة حكومية، و89 تابعة لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا» للقصف والتخريب، إضافة إلى تعرض 20 مؤسسة تعليم عال لأضرار بالغة، إذ تدمر 60 مبنى تابعا للجامعات بشكل كامل، كما تعرضت 152 مدرسة و8 جامعات في الضفة للاقتحام والتخريب، إضافة إلى تدمير أسوار عدد من مدارس جنين وطولكرم وبلدتي بروقين وكفر الديك غرب سلفيت.

وأكدت التربية، أن 788 ألف طالب في قطاع غزة ما زالوا محرومين من الالتحاق بمدارسهم وجامعاتهم منذ بدء العدوان، إضافة إلى أنه للعام الثاني على التوالي يحرم طلبة الثانوية العامة في القطاع من التقدم للامتحانات، في وقت تتواصل فيه الترتيبات لعقد الامتحان في الضفة اعتبارا من يوم السبت 2025-6-21.

وأضافت، أن الاحتلال يواصل إغلاق 6 مدارس تابعة لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا» في مدينة القدس وضواحيها، منذ الثامن من أيار/ مايو الماضي.

عن الهدف الإخبارية ـ فلسطين المحتلة

العدوان الأمريكي الصهيوني على إيران يتوقف والحرب لم تنته

الهجوم الغادر يوم الجمعة 13 يونيو 2025، قبل يومين من موعد السادس من المفاوضات النووية الإيرانية الأمريكية بعمان علاوة على ذلك، من الواضح أن السبب الحقيقي للعدوان الحالي على إيران هو جرأة هذا البلد على انتهاج سياسة خارجية مناهضة للتغول الإمبريالي والصهيوني بالمنطقة وخاصة دورها البارز في محور المقاومة، ناهيك عن امتلاكها أحد أكبر احتياطيات النفط واليورانيوم وموارد أخرى في العالم. أي أنها لقمة شهية للغاية للرأسمالية الغربية. وللوصول إليها، يجب على الغرب إسقاط النظام بأي وسيلة ممكنة، إسوة بما تم في العراق وليبيا وسوريا... وشكل تقرير رافائيل غروسي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة النووية بتنسيق مفضوح مع الكان الدريعة المزيفة للعدوان، عكس رئيسة منظمة الحملة الدولية لمحاربة انتشار الأسلحة النووية التي تفند تلك الأطروحة الصهيو-أمريكية.

عبد الواحد ناجم

مستشار بوتين الفيلسوف الروسي الكسندر دوغين، يقول: ما يختبره الغرب في إيران، هو طريقة. ما يسعى إليه، هو خريطة.

يعلم الغرب أنه لا يستطيع الانتصار في معركة نزيهة. ولذلك، هو لا يقاتل بنزاهة. إنه يتسلل من الداخل، يضرب من الظل، ويستخدم الوكلاء كي يستنزف الأمم إلى أن تنهار سيادتها من شدة الإرهاق. ويضيف دوغين «الغرب إمبراطورية تمارس هيمنتها عبر التسلل، لا عبر الغزو. الاغتيال بدل الحوار. صنع الانهيار عبر تآكل الضحية من الداخل.

أما دول الجنوب فتستمر في تكرار الخطأ نفسه: تظن أن ما يحدث أزمة يمكن السيطرة عليها، لا منظومة يجب تدميرها. هنا ليس ثمة صراع. هنا مفترس وفريسة.»

وأضاف مستشار بوتين في تدوينة له بعد انطلاق العدوان «وإذا لم تفهم الصين وروسيا والعالم الصاعد هذه المعادلة كاملة، فسيكونون هم التاليين على طاولة الجزّار. سيكونون كذلك ليس لأنهم ضعفاء، بل لأنهم ينهضون. النهوض هو جريمتهم.

إن ألم إيران هو الفصل التمهيدي. وقد كُتبت باقي الفصول سلفا. أوكرانيا هي بروفة لاختبار روسيا.

تايوان فتيل بطيء لإشعال الصين. وأفريقيا تُشعل

– قاعدة تلو الأخرى، انقلابا تلو الآخر، وعلم زائف بعد علم زائف آخر. «يشن الغرب حربا شاملة متواصلة، حتى حينما يسميها «سلاما». ونحن نردّ بتردّد، حتى ونحن نسمّي ردنا «مقاومة».

التحرر من الاستعمار مستحيل من دون قوة. لن يتوازن العالم عبر المؤتمرات والتصريحات والبيانات الصحفية. سيتوازن عندما تكف إمبراطورية الغرب عن الشعور بالأمان في داخلها. عندما تشعر حدودها بما تشعر به حدودنا. عندما تكف مدنها عن أن تكون بمنأى عن العواقب الخطيرة.

وهذا لا يعني أن نصبح معتدين. بل يعني كسر الوهم بأن السلام يمكن أن يُستجدى من أولئك الذين يعتاشون على الحرب. يجب استعادة تايوان. كييف وأوديسا يجب أن تكونا محميتين.

فلسطين يجب أن تُحرّر

هذا ما يجب أن يحدث إنما ليس من أجل الفتوحات، بل من أجل التوازن. من أجل إنجاز الأمر. من أجل الحقيقة.

يجب أن يكف البريكس عن أن يكون منتدى مهذبا للتصريحات، وأن يصبح ما كان يجب أن يكونه منذ البداية: محور تصحيح. درعا حاميا للجنوب. مطرقة المستقبل. العمود الفقري للمقاومة العالمية.

إذا كان الغرب يشنّ حرباً هجينة، فيجب الرد عليها بانتفاضة هجينة: سياسية، اقتصادية، ثقافية، وعسكرية. وذلك ليس على جبهة واحدة. بل على جميع الجبهات.

إذا سقطت إيران، فنحن على أبواب الحرب. أما إذا صمدت إيران، فسيرتد السحر على الساحر. ولهذا تحديدا الغرب مذعور. ولهذا هم يكذبون، ويخربون، ويصعّدون. ذلك أنهم وللمرة الأولى منذ أجيال، يشعرون أن العالم قد يفلت من بين أيديهم... فليفلت. وإذا كانت الحرب العالمية هي ما يلزم لتحطيم العمود الفقري لإمبراطورية التغطرس الأبيض، فلتكن. لأن الغرب إمبراطورية قامت على الأنفاس المسروقة، وانتهاك المعاهدات، والمقابر الجماعية. لهذا هي لا تستحق رفاهية الموت بسلام أثناء نومها.»

موقف الكسندر دوغين، يوضح الكثير من السلوك الروسي الذي تحول من التذبذب إلى التدخلات الحاسمة خاصة بعد لقاء وزير الخارجية الإيراني عباس عراقشي مع بوتين بموسكو غداة التدخل الأمريكي المباشر بقصف المفاعلات النووية الإيرانية... باعتبار إيران حليفة لروسيا والتصعيد الأخير في الشرق الأوسط من طرف ترمب يقوض المصالح الاستراتيجية للقوى الناهضة بالإقليم وعبر العالم. خاصة وأنه، حتى قبل دخوله الحرب، طالب إيران بالاستسلام وهدد بقتل الخامنئي. ودعم العدوان الصهيوني على إيران... كان التنسيق واضح بين أجهزة المخابرات – الموساد، ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وجهاز الاستخبارات البريطاني... في الهجوم على حليف لروسيا، من بين أمور أخرى، محاولة لإضعافها اقتصاديا وعسكريا واستراتيجيا. حسب تصريح لمدفيديف؛

الخداع الاستراتيجي والصبر الاستراتيجي

الولايات المتحدة و»إسرائيل» لا تفهمان لغة القانون، وبمخططاتها يهددان الإستقرار والسلم الامي لأن ما يحول برنامجاً نووياً سلمياً إلى سلاح قاتل وقنبلة نووية هو قصف المفاعلات النووية، وخارج الشرعية الدولية تريدان السيطرة على الإقليم بالقوة والقتل والغطرسة وبالتغول على شعوبه لإعادة تشكيل المنطقة، كما قال نتنياهو أنه سيغير وجه المنطقة بما يخدم الكيان ومصالح الامبريالية، فشملت الهجمات غزة والضفة وسوريا والعراق ولبنان واليمن وامتدت إلى إيران. يهدف العدوان إلى فرض الشروط الإمبريالية المتعلقة بالملف النووي الإيراني والمطالبة بتفكيكه، وكذا البرنامج الصاروخي، رغم أن إيران أبدت بعض المرونة، خلال جولات المفاوضات بجنيف ومسقط، دون أن تتراجع عن حقها بامتلاك برنامج نووي سلمي وبرنامج صاروخي دفاعي.

العملية العسكرية الغادرة من الجو وعبر المندسين، وبفضل خداع ترمت، كشفت الاختراق الكبير الدي شمل الأجهزة الايرانية، تكنولوجيا وبشريا... لأن ما حصل يشبه ضرب الطائرات المصرية وهي رابضة على ارض المطار في حرب 1967. ويشبه تفجير البيجر وقتل قادة حزب الله والاختراقات التكنولوجية، فكيف تركت إيران قادتها مكشوفين، ولم تتخذ

إجراءات جذرية ضد الاختراقات التكنولوجية والتجسسية؟. فترامب ساهم في تضليل إيران عبر المفاوضات ثم بتصريحه عشية الهجوم الذي قال فيه ان الضربة حتمية لكن غير وشيكة، وهو كان على علم بكل التفاصيل وموافقا عليها. وحين نجحت الضربة تبناها،

كما أن هذا الهجوم جاء بعد نجاح ايران في اختراق الكيان والحصول على كنز من وثائق استخبارية مهمة تكشف اسرارا على ما يبدو خطيرة لا تتعلق فقط بالكيان.

خداع رئيس اقوى دولة في عالم الهيمنة الإمبريالية لم يتقف طيلة آل12 يوم من العدوان، خاصة قبيل الدخول في القصف المباشر، فبعد أن أعطى مهلة أسبوعين للمجهودات الديبلوماسية، ولقائه بواشنطن مع وزير الخارجية البريطاني الذي كان في طريقه لجنيف من أجل مفاوضات الترويكا الأوربية (فرنسا، بريطانيا وألمانيا) مع عراقشي الجمعة 20 يونيون، ترمب يعلن عن ضرب 3 مواقع أصفهان وكاشان وقم أهم المفعلات النووية في البرنامج الإيراني.

يتعلق الأمر بالمنشآت النووية ناتنز وأصفهان وفوردو النووية، وجاء ذلك عبر تدوينة على منصة Trught Socialالتي يملكها في الساعات الأولى من يوم الأحد 22 يونيو الجاري، واصفا الضربة/العملية العسكرية بالناجحة وأنه «لا يوجد جيش في العالم قادر على تنفيذ مثل هذه العملية سوى الجيش الأمريكي» داعيا إيران إلى الاستسلام مستعملا عبارة «الآن وقت السلام».

ثم جاءت كلمة ناتنياهو وكلمة ترامب الساعة الثانية بالتوقيت العالمي بشكل شبه متزامن (لإعلان الانتصار)

الغارة كانت متناسق بين مختلف القطاعات العسكرية حسب وزير الدفاع ورئيس الأركان بالندوة الصحفية التي عقدت بعد ساعات فن العملية التي شاركت فيها طائرات الشبح البي 2 B-2 التي تحمل قنابل ال-GBU 57 وصرب من المقاتلات F 35 وغيرها) وصواريخ طوماهوك من الغواصات، وفق نفس المصدر.

إيران لم تستسلم والكيان الصهيوني لم يتجاوز عار 7 أكتوبر

استيعاب الآثار الكبيرة وصمود الشعب والتفافه حول القيادة السياسية والعسكرية مع الرد الإيراني المزلزل على طول خارطة الكيان، أما الرد على الضربة الأمريكية بالصواريخ المنهمرة على القاعدة المركزية العيديد بقطر كانت حاسمة في ردع ترمب مما دفعه لإعلان وقف إطلاق النار بشكل مفاجئ الثلاثاء 24 يونيو ويفرض على نتنياهو الخضوع بعد محاولة الأخير العمل على انهيار «الاتفاق» ومن طائرته المتجهة إلى لاهاي لحضور اجتماع الناتو فرض وقف عملية عسكرية كبرى أطلقها نتنياهو ضد الأراضي الإيرانية وخاطبه بطريقة وصفها الإعلاميين بالغاضبة، ويجمع المراقبون أن هذه الجولة المباشرة مع إيران قد انتهت والحرب مستمرة بالجبهات الأخرى.

في مواجهة خصخصة التعليم:
الجامعة المغربية بين العنف الفصائلي وإعادة بناء النضال الطلابي

في خضم الهجوم المنظم على التعليم العمومي، تتحول الجامعة المغربية من فضاء للنقاش والتحرر إلى ساحة لنزاعات دموية عبثية. المشاهد المروعة في وجدة والناظور وتطوان، حيث تتصاعد المواجهات بالسيوف وتُختطف المناضلون، ليست مجرد أحداث عابرة، بل تعبير عن أزمة بنيوية تخدم في العمق سياسة النظام القائم. فالعنف الفصائلي، الذي يُدار أحياناً بأيدي من يُفترض بهم الدفاع عن حقوق الطلبة، يصبح أداة لتفريغ النضال الطلابي من مضمونه، وتسهيل تمرير مشاريع الخصخصة تحت ذريعة «استعادة الأمن».

ادم روبي

العنف كأداة لتفكيك الحركة الطلابية: قراءة في تجربة وجدة

كما جاء في رسالة رفاق وجدة: «لقد آن الأوان لمراجعة جذرية لأساليب عملنا، فالعنف الذي كنا نعتبره وسيلة للدفاع عن مكاسبنا أصبح يُستخدم ضدنا». هذه الرؤية النقدية تؤكد أن العنف الداخلي، سواءً كان مدفوعاً بخلافات سياسية أو هوياتية، يصبح ذريعة لتبرير تدخل الأجهزة الأمنية. ففي وجدة، حيث تم إغلاق مكتبة كلية العلوم «عقابا» للطلبة بعد أحداث العنف، تحولت الجامعة من ساحة نضال إلى ساحة قمع مفتوحة.

وأضاف الرفاق: «لقد أدركنا متأخرين أننا بمواجهاتنا الداخلية لم نكن نضرب إلا أنفسنا، بينما العدو الحقيقي يمارس سياسة "فرق تسد" ببرودة أعصاب». هذه الاعترافات تظهر كيف أن التحويل للصراع من مواجهة سياسية إلى اشتباكات دموية يخدم في النهاية أجندة الدولة، التي تريد إفراغ الجامعة من أي دور تحرري.

الملتقى الطلابي ضد التطبيع: نموذج للتنسيق الطلابي الواعي

وسط هذا الواقع المشحون بالصراعات، يبرز الملتقى الطلابي ضد التطبيع، الذي نظمه فصيل طلبة اليسار التقدمي بتنسيق مع باقي الفصائل التقدمية (القاعديين التقدميين، حركة أطاك المغرب...)، كنموذج مشرق لما يمكن أن يكون عليه الفعل الطلابي الوحدوي والواعي. لقد جسّد هذا الملتقى دينامية وحدوية، حيث انتقل النقاش من الصراع الفصائلي العقيم إلى قضايا وطنية كبرى، مثل مناهضة التطبيع والدفاع عن القضية الفلسطينية. هذا التنسيق أثبت أن الطلبة، حين يتحررون من النزعات الإقصائية، قادرون على إنتاج فعل نضالي وطني الطابع، عابر للحساسيات التنظيمية، ومرتبط بعمقهم الجماهيري وبقضايا الأمة.

أزمة الإطار وليست أزمة وعي فقط

يردد البعض أن ما نعيشه اليوم داخل الجامعة هو أزمة وعي طلابي أو مجرد نتيجة للهجوم المخزني. لكن الحقيقة أعمق من ذلك: إنها أزمة إطار. منذ فشل مؤتمر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب الأخير أواخر السبعينات، عانت الساحة الجامعية من فراغ تنظيمي خطير، سمح بظهور كيانات فصائلية تقدم نفسها كأنها الإطار الشرعي والوحيد للطلبة، وتمارس نوعاً من الوصاية التنظيمية عليهم. هذا الوضع أفرز نوعاً من الريع الفصائلي داخل الجامعة، حيث تتحول المواقع إلى مناطق نفوذ، وتُمارس الامتيازات والخدمات الانتقائية على أساس الولاء لهذه المجيمعة الطلالية (الفصيل) أو اخرى او هاته القبيلة او الاخرى، ضاربة عرض الحائط النضال النقابي الذي تميزت به الجامعة المغربية عبر تاريخيها.

لقد تحول غياب الإطار النقابي الجامع إلى أرضية خصبة لانتشار السلوكيات السلطوية داخل الحرم الجامعي، مما أدى إلى تهميش النضال الجماهيري الحقيقي، وتحويل القضايا الطلابية و الطلاب انفسهم إلى رهائن في صراعات الفصائل. فبدل أن يكون الإطار وسيلة تنظيمية لتوحيد النضال، أصبح غيابه سببًا في تفكك الإرادات وغياب الثقة في العمل الجماعي. بل و اصبح عند العديد هذا الغياب يمثل اريحية لممارسة سلوكاته الريعية و ليس لديه أي قناعة لتغيير هذا الواقع الرث او التفكير في اعادة النظر فيه او انتقاد تلك الممارسات. لقد بات اي انتقاد لها يقابل صاحبه بسيل من الشتائم كما حصل للرفاق بموقع وجدة من رفاق يفترض انهم يحملون معهم نفس الافكار و نفس الايديولوجية ؟!!!.

الخصخصة والتفكيك المنظم للتعليم العمومي: مقاومة مشتتة

في ظل غياب حركة طلابية موحدة وقوية، تتسارع وتيرة خصخصة التعليم العالي. فالدولة لم تعد تخفي توجهها نحو تقليص دعم الجامعات العمومية، وفرض رسوم غير مباشرة، والترويج للجامعات الخاصة. لكن هذا المسار لا يمر دون مقاومة، ولذلك يتم العمل على تفكيك أي إمكانية لتوحيد الصفوف الطلابية.

كما لاحظ رفاق وجدة: «بينما كنا منشغلين بصراعاتنا الداخلية، كانت إدارة الجامعة تفرض رسوماً جديدة وتقلص من الخدمات». هذا الواقع يؤكد أن العنف الفصائلي يُبعد الجماهير الطلابية عن النضال الحقيقي، ويُنتج حالة من العزوف واليأس. فمن سيهتم بإضراب ضد ارتفاع رسوم التسجيل حين تكون الجامعة مسرحاً لاشتباكات يومية؟

المقاومة المشتتة: بين الإضرابات الانتحارية والصحوة النقدية

في رسالتهم، طرح رفاق وجدة سؤالاً مهماً: «كم من مناضل ضاع في معارك جانبية بينما القضية الأساسية تتراجع؟». هذا السؤال يلامس جوهر الأزمة، حيث تُختزل النضالات في خطوات فردية غير مضمونة العواقب، مثل إضرابات الطعام الانتحارية التي يخوضها مناضلون معزولون.

كما أشاروا: «لقد أدركنا أن البطولة الفردية لا تبني حركة جماهيرية». هذه الرؤية تتعارض مع بعض الممارسات التي تُحوِّل إلى أدوات للاستهلاك الإعلامي، بينما الجذور الحقيقية للأزمة – سياسة التفقير الممنهج وخصخصة التعليم – تُغيَّب عن المشهد.

من النقد الذاتي إلى إعادة البناء: رؤية من وجدة

يقدم رفاق وجدة في رسالتهم مقاربة جديدة: «علينا أن نتحول من ثقافة المواجهة إلى ثقافة التنظيم، ومن خطاب التحدي إلى خطاب الإقناع». هذه الرؤية تتطلب:

التخلي عن العنف كأداة صراع داخلي، كما دعا إليه رفاق وجدة: «لا يمكن أن نكون مناضلين حقيقيين ونحن نوجه سيوفنا ضد بعضنا».

إعادة الاعتبار للعمل الجماهيري، حيث أكدوا أن «الطلبة لن ينضموا لحركة عنيفة، ولكنهم سينخرطون في نضال منظم يضمن حقوقهم».

الربط العضوي مع الحركات الاجتماعية، كما جاء في الرسالة: «معركتنا مع الخصخصة هي نفسها معركة الأساتذة المتعاقدين والعمال المحتجين».

فتح نقاش وطني حول إعادة بناء الإطار النقابي الطلابي على أسس ديمقراطية وجماهيرية ومستقلة، قادرة على احتضان مختلف الحساسيات الفكرية والسياسية داخل الجامعة.

نحو جامعة التحرر والنضال الجماهيري

الجامعة المغربية اليوم أمام مفترق طرق حاسم. فإما أن تستمر في دوامة العنف العبثي الذي يخدم أجندة الخصخصة، أو تتبنى النقد الذاتي الذي أطلقته تجارب مثل تجربة وجدة. كما ختم رفاق وجدة رسالتهم: «الطريق الوحيد أمامنا هو تنظيم الطلبة في إطار نضال ديمقراطي جماهيري، بعيداً عن العنف والإقصاء».

هذا هو الدرس الأهم: أن النضال الحقيقي ليس في المواجهات الداخلية، بل في توحيد الصفوف ضد العدو المشترك – نظام الخصخصة والقمع.

تُبرز تجربة وجدة والملتقى الطلابي ضد التطبيع ملامح طريق واعد للخروج من الأزمة، يقوم على بناء فعل نضالي ديمقراطي، جماهيري، وحدوي، منغرس في قضايا الشعب المغربي. مسار من شأنه أن يفتح آفاقًا جديدة للعمل، متجاوزًا أخطاء الماضي، ومنفتحًا على أفق نضالي متجدد.

عاشت الجامعة المغربية فضاءً للتحرر والنضال الجماهيري!

عاشت أوطم منظمة ديمقراطية تقدمية جماهيرية مستقلة!

من أجل جامعة في خدمة الشعب، لا في خدمة الرأسمال!

حين يصمت الشرق: انهيار وهم التعددية وبزوغ الأممية الشعبية (الجزء الأول)

أبوعلي بلعزيان

المقدمة

في عالم تُعاد فيه صياغة الخرائط والمفاهيم بمعزل عن الشعوب وحقوقها، نعيش لحظة فارقة تتجاوز الأحداث الآنية لتفتح أبواب الأسئلة الكبرى: من يملك العالم؟ من يحدد مصائر الأمم؟ وهل هناك حقًا نظام دولي تعددي، أم أننا نعيش في ظل وهم مُنمق اسمه «التوازن الدولي» بينما تظل الحقيقة هي نفسها: مركز يقرّر، وهامش يطيع أو يُسحق؟

في هذا السياق، تتخذ الأزمة الإيرانية الأمريكية بعدًا يتجاوز الصراع الجغرافي أو التصعيد النووي، لتغدو مرآة عاكسة لوهم التعددية الذي طالما روج له أنصار «المحور الشرقي». فما يحدث اليوم ليس مجرد عدوان جديد ضد دولة «مارقة» بنظر واشنطن، بل هو امتحان حاسم لقدرة القوى غير الغربية – وعلى رأسها روسيا والصين – على تجاوز التواطؤ أو الحياد الجبان، وبناء موقف سياسي وأخلاقي يعبر عن قطيعة فعلية مع النظام الإمبريالي العالمي، لا مجرد مناورة تكتيكية تخدم موازين القوة الآنية.

التحليل النقدي لا ينظر إلى العالم من زاوية توازن القوى بين دول عظمى، بل من زاوية انقسامه البنيوي إلى مركز مهيمن وهامش مضطهد. من هذا المنظور، تبدو اللحظة التي تصمت فيها موسكو وتتلكأ فيها بكين عن نصرة طهران، لحظة كاشفة لانكشاف كامل في مشروع التعددية القطبية. فالتعددية لا تبنى بالصمت ولا بالمساومات، بل بالمواقف الصلبة التي تُكلف أثمانًا باهظة، لكنها تُعبّد الطريق نحو كسر التبعية العالمية للنظام الرأسمالي النيوليبرالي.

إن الحرب في أوكرانيا، ورغم طابعها العدواني من جانب الناتو، منحت موسكو موقع الضحية في أعين العديد من دول الجنوب، التي اعتبرت المواجهة هناك فرصة لكسر القطبية الأحادية. غير أن الموقف الروسي من العدوان الإسرائيلي–الأمريكي على إيران اليوم ينسف تلك السردية، ويكشف عن حدود وهم «التحرر من الغرب» حين تقوده مصالح إمبريالية مضادة لا تختلف جذريًا في بنيتها الاستعمارية.

أما الصين، القوة الصاعدة التي تغزو الأسواق ولا تتدخل – رسميًا – في شؤون الدول، فإن حيادها المدروس يتحول في لحظات الاختناق إلى تواطؤ صامت. بكين التي بنت مشروعها على مبدأ «اللا تدخل»، تجد نفسها اليوم أمام امتحان أخلاقي وسياسي: هل تقف إلى جانب دولة تتعرض للتجويع والعزل والتهديد النووي؟ أم تكتفي بالحسابات الاقتصادية الباردة التي تسكن عقل رأسمالية الدولة الجديدة؟

الصمتان الروسي والصيني ليسا فقط خذلانًا لطهران، بل خذلانًا لتلك الشعوب التي صدقت – ولو لحظة – أن العالم يتغير، وأن هناك أملاً في قطبية متعددة، أو على الأقل في ميزان قوى جديد يُضعف من جبروت واشنطن وحلفائها. لكن تبين أن المحور الشرقي، إن وُجد، لا يملك لا رؤية تحررية ولا مشروعًا تاريخيًا بديلاً. بل هو مجرد مناورة هندسية في فضاء القوة، تتغير فيها المواقع لكن تُحفظ فيها نفس القواعد: لا دعم دون مقابل، ولا مبدأ يعلو فوق المصلحة.

هذا النص، في جوهره، لا يسعى فقط إلى تحليل المواقف الدولية من الأزمة الإيرانية، بل إلى مساءلة البنية العميقة للعالم ما بعد الحرب الباردة. عالم لم يُبنَ على العدالة ولا على الشراكة، بل على إعادة توزيع الأدوار ضمن النظام نفسه. عالم يعيد تدوير الهيمنة تحت أسماء جديدة: تعددية، حوار حضارات، توازن ردعي، بينما تُترك الشعوب وحدها في ميادين الموت، تقاوم وحدها، وتحلم وحدها، وتُدفن وحدها.

سنحاول في هذا المقال، تفكيك أوهام المحور الشرقي، وتسليط الضوء على هشاشته البنيوية، واستحالة تحوّله إلى بديل تحرري فعلي. كما سنقرأ إيران من موقعها التاريخي في مقاومة المشروع الإمبريالي، لا من خلال نظارات الخصوم أو الحلفاء المترددين. وسنعيد طرح السؤال الجوهري: إذا كان العالم لا يتغير من فوق، فهل حان وقت بناء بدائل من تحت، من حركات المقاومة، ومن جراح الشعوب، ومن مآسي الجنوب المنهوب؟

سنعتمد في هذا التحليل على مقاربات اليسار الراديكالي، الذي لا يكتفي بتشخيص الواقع، بل يعمل على خلخلته جذريًا. ليس فقط في مستوى العلاقات الدولية، بل أيضًا في مستوى المفاهيم نفسها: ما الدولة؟ ما السيادة؟ من يملك الحق في تقرير المصير؟ وما السبيل إلى بناء نظام عالمي يتأسس على الحق لا على القنبلة، على الكرامة لا على الدولار، على الكفاح لا على النفاق؟

إن ما نعيشه ليس زمن التحولات، بل زمن كشف الأقنعة. زمن تختبر فيه الشعارات، وتتعرى فيه السياسات، وتتضح فيه خطوط الانقسام الحقيقي: ليس بين شرق وغرب، بل بين من يقف مع شعوب الجنوب في مقاومتها، ومن ينتظر اللحظة المناسبة لبيعها.

المبحث الأول: الأزمة الإيرانية–الأمريكية وسقوط أقنعة التعددية القطبية.

لا يمكن فهم المواجهة الإيرانية–الأمريكية في حدودها الإقليمية أو النووية أو الأمنية فقط، فالتوتر القائم – والمفتوح دومًا على احتمالات الانفجار – ليس سوى تجل لمعضلة أعمق: إصرار المركز الإمبريالي العالمي على منع أي قوة من الهامش أن تمتلك قرارها السيادي، خاصة حين يُهدد هذا القرار البنية الرأسمالية النيوليبرالية التي تدير العالم باسم الحرية، لكنها لا تنتج سوى الاستغلال.

من هذا المنظور، فإن استهداف إيران ليس ولید أخطاء في السياسة النووية أو المواقف الإقليمية، بل هو استهداف مبدئي لدولة اختارت أن تكون خارج النسق الإمبريالي. منذ 1979، وضعت إيران نفسها – بغض النظر عن طبيعة نظامها الداخلي – في موقع معارض لهيمنة واشنطن، ورافض لتطبيع العلاقة مع الكيان الصهيوني، وساع لبناء شبكة تحالفات جنوب–جنوب تتحدى مَنطق التبعية التاريخية. هذا الخيار هو ما يجعل من إيران هدفًا دائمًا للحصار والعقوبات والتهديدات، لأن النموذج الإيراني، بكل ما فيه من تناقضات، يمثل هاجسًا وجوديًا للإمبريالية.

الخطير في المواجهة الراهنة ليس مجرد احتمالية الحرب، بل حالة الإجماع الصامت بين القوى الكبرى على تحييد إيران وعزلها. فقد اعتدنا في العقود الماضية على أن يتخذ «الشرق» مواقف لفظية تعارض التدخلات الأمريكية، لكن ما نشهده اليوم هو تواطؤ بالصمت. روسيا التي ترفع شعارات مناهضة الناتو وتندد بالقطبية الأحادية، تقف متفرجة على حملة التهديد الأمريكي لإيران دون أن تحرك ساكنًا. الصين، التي تدّعي الدفاع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، تواصل شراكاتها مع واشنطن وتبني اقتصادها على استقرار الدولار، بينما تتهرب من اتخاذ أي موقف يتجاوز البيانات الباردة.

هذا المشهد يكشف عن هشاشة خطاب «التعددية القطبية». فالعالم ليس بصدد بناء قطبية بديلة، بل بصدد إعادة توزيع أدوار ضمن نظام دولي لا يزال خاضعًا للمنطق نفسه: منطق الهيمنة، والتفاوض من موقع القوة، وتحييد الدول التي تخرج عن الخط. فما الفائدة من محور شرقي لا يتحرك حين تُهدد دولة مركزية فيه، ولا يتدخل حين تُقصف حليفة جيوستراتيجية؟

التحليل الراديكالي يرفض الاكتفاء بقراءة المواقف من خلال المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى، ويدعو إلى العودة إلى البنية الطبقية للنظام العالمي. فكل من واشنطن وموسكو وبكين، رغم خلافاتها، تمثل مراكز سلطة تحافظ على النظام الرأسمالي العالمي، وإن اختلفت في أدوات الإدارة والهيمنة. ولهذا فإن وقوفها – أو صمتها – في وجه قوى المقاومة ليس موقفًا مفاجئًا، بل تعبيرٌ عن انتمائها الطبقي المشترك كقوى متربعة على قمة الهرم العالمي.

والأزمة الإيرانية ليست معزولة عن بقية خطوط النار المفتوحة في الجنوب العالمي: من فلسطين إلى لبنان، من اليمن إلى فنزويلا، ومن السودان إلى هاييتي. كلها ساحات مقاومة ضد نفس المنطق: منطق الاستعمار الجديد الذي يُدار بأدوات ناعمة (البنك الدولي، صندوق النقد، العقوبات، المنظمات الأممية)، وأخرى خشنة (الأساطيل، الطائرات، الانقلابات، الحصار). وإيران، في هذا السياق، ليست حالة استثنائية، بل حلقة ضمن سلسلة طويلة من محاولات إخضاع الشعوب لسلطة رأس المال والسلاح.

لكن ما يجعل الحالة الإيرانية محورية، هو إدراك واشنطن أن انتصار إيران في الصمود يعني سقوط ما تبقى من هيبتها في الشرق الأوسط. وأن انكسارها سيفتح الباب أمام تحولات لا يمكن ضبطها: من توازنات القوى في الخليج، إلى مستقبل الاحتلال في فلسطين، إلى مصير القواعد الأمريكية في آسيا الوسطى. ولهذا فإن الموقف من إيران هو موقف من كل مشروع مقاومة، وهو اختبار حاسم لقدرة الشعوب على تجاوز خذلان الحلفاء وتواطؤ القوى الكبرى.

في المقابل، فإن صمت المحور الشرقي – الذي لم يترجم إلى دعم عسكري أو دبلوماسي صريح – يُفقده ما تبقى من مصداقية أمام شعوب الجنوب. لقد بشرت روسيا لعقود بأن نهاية القطبية الأحادية قادمة، وأن زمن التدخلات الأمريكية شارف على الانتهاء. لكن الأزمة الإيرانية تفضح الحدود الحقيقية لهذا الخطاب: لا خطة استراتيجية، لا ردع حقيقي، لا رؤية تحررية بديلة. فقط مواقف مترددة تحسب بميزان الربح والخسارة، لا بميزان المبادئ والتحالفات الأخلاقية.

وإذا كان البعض يرى في الصين قوة «ناعمة» تحرص على السلام العالمي، فإن موقفها من إيران يؤكد أنها ليست سوى قوة تجارية ضخمة، تنأى بنفسها عن الصراعات، حتى لو كانت صراعات سيادة ووجود. هذا ما يجعل الحديث عن محور شرقي متكامل أقرب إلى الوهم، لأن هذا المحور يفتقد للحد الأدنى من التنسيق السياسي، وللبوصلة الأخلاقية التي تُعطي لمواقفه شرعية تتجاوز الاقتصاد والطاقة والسلاح.

في ظل كل هذا، تبدو إيران اليوم وكأنها تقف وحدها في معركة تتجاوزها. لكن هذه العزلة ليست ضعفًا، بل فرصة تاريخية لتأكيد استقلال القرار، وفضح ازدواجية المواقف، وطرح مشروع مقاومة لا يستجدي الدعم من أحد. فحين تُغلق الأبواب الرسمية، تُفتح الأبواب الشعبية. وحين يصمت الشرق، تتكلم الشعوب.

إن الموقف من إيران اليوم ليس موقفًا من دولة بحد ذاتها، بل موقف من إمكانية أن يُولد نظام عالمي جديد من رحم المقاومة، لا من قاعات المؤتمرات. موقف من قدرة الشعوب على فرض شرعيتها في مواجهة منظومة لا تعترف إلا بشرعية السلاح والهيمنة. ولهذا، فإن ما يسقط اليوم ليس فقط قناع التعددية، بل أيضا وهم «العقلانية الدولية» و«التوازن الرشيد». فما نعيشه هو صراع بين مشروعين: مشروع يقاوم من أجل الحرية، ومشروع يُدار بالأقمار الصناعية والبنوك والمروحيات.

سَلَامُ القُوَّةِ

شفيق العبودي

لسْتُ نَبيًا
لَكنِّي أَتَيْتُ وفِي يَدِي مِطْرَقَةُ الغَضَبِ ،
أَحْمِلُ بِقَلْبِي عَاصِفَة
لَا تُفَرِّقُ بَيْنَ مُعْتَدٍ
أَوْ جَبَانٍ يَخْتَبِئُ خَلْفَ الخُطَبِ
سَأَفْرِضُ عَلَيْكُمْ السَّلَامَ بِالقُوَّةِ ،
وبِالقُوَّةِ الَّتِي لَا تَقْتُلُ ،
لَكِنَّهَا تَرْدَعُ القَاتِلَ إِذَا ابْتَسَمَ ،
وتَكْسِرُ سَيْفَ المُحْتَلِّ
حِينَ يَنَامُ عَلَى وِسَادَةِ العِلْمِ المُجَرَّبِ
أَيُّ سَلَامٍ هَذَا الَّذِي يُشْتَرَى ؟
أَيُّ سَلَامٍ ذَاكَ الَّذِي يُكْتَبُ بِالحِبْرِ الأَمْرِيكِيِّ ؟
لَا سَلَامٌ لِمَنْ يُصَافِحُ جَلَّادَهُ ،
وَلَا لِمَنْ يَقْبَلُ فُتَاتَ الأُمَمِ
وَلَا بَقَايَا الغَمَامِ
كَأَنَّهَا نِعْمَةٌ مِنْ السَّحَابِ .
سَأَفْرِضُ عَلَيْكُمْ السَّلَامَ
كَمَا تَفْرِضُ النَّارُ شَكْلَ الحَدِيدِ ،
كَمَا يَفْرِضُ الجُوعُ ثَوْرَتَهُ
عَلَى صَمْتِ القُصُورِ وَحُرَّاسِ العَبِيدِ .
لَنْ أَطْلُبَ إِذْنًا
مِنْ طَاوِلَةٍ صَارَتْ مَقْصَلَةً ،
وَلَنْ أَسْتَجْدِيَ شَرْعِيَّةً
مِنْ قَاضٍ يَرْتَدِي عِمَامَةَ القَتْلِ المُفَصَّلَةِ
سَأَفْرِضُ عَلَيْكُمْ السَّلَامَ بِالقُوَّةِ ،
وَبِالقُوَّةِ وَحْدَهَا
سَلَامُ الجُبَنَاءِ
يُطْرَزُ بِالأَكَاذِيبِ
وَيُوَقَّعُ بِالحِبْرِ لَا بِكَرَامَةِ الفِدَائِيِّ
سَلَامٌ مِنْ فَمِ الذُّلِّ يَمُرُّ
إِلَى فَمِ القَهْرِ المُسْتَمِرِ
سَلَامٌ
يُصْفَقُ لَهُ كَمَا يُصَفَّقُ لِلمَوْتِ
إِذَا جَاءَ مُتَأَدِّبًا
سَلَامٌ مِنْ خَانُوا دُمُوعَ الأَرَامِلِ
وباعُوا الأَرْضَ
وَاعْتَذَرُوا لِلْغُزَاةِ بِلُغَةٍ أَنِيقَةٍ . .
سَأَفْرِضُ عَلَيْكُمْ السَّلَامَ بِالقُوَّةِ
أَمَّا أَنَا ،
فَلَا أُؤْمِنُ إِلَّا بِسَلَامٍ
تَصْنَعُ رَايَتُهُ مِنْ شَمْسِ الكَرَامَةِ
وَيَخُطُّ سَطْرَهُ الأَوَّلَ بِسَيْفِ مُقَاوِمٍ
لَا بِفَمٍ بَائِعٍ
وَلَا مِنْ لَيْلِ أَمْرِيكَا الحَالِكِ
فَقَدْ سَئِمْتُ خُطَبَ الحَمَائِمِ
وَالقُمْصَانُ البَيْضَاءُ
بَدَمِ الأَبْرِيَاءِ مُلَوَّنَةٌ ،
سَئِمْتُ اسْتِجْدَاءَ العَدْلِ
كَأَنَّهُ وَعْدُ اللَّهِ فِي مَهَبِّ الدُّعَاءِ . .

العرائش 24 يونيو 2025

الزعتر لن يصبح عبرياً

مصعب عيسى

منفى يجدد منفى... والوطن رواية تدور في دهاليز المأساة
سؤال للمدى... المفتوح للصحراء ..
بين طيات الذاكرة وتفاصيلها يحمل الكنعاني فردوسه الأول أينما وطأت به الأيام، يرقع ثوب الوطن بإبرة من صبر وخيط رفيع من الحياة، يحاول جاهداً أن تستقيم الحبكة بكل ما أوتي من أمل
يدخل الفلسطيني عامه السابع والسبعين وهو على قيد اللجوء، بعيداً عن ترابه الذي تشكل في طيات جسمه، بعيداً عن خارطة الطين الموزع بين تضاريس النكبة والمنفى
هناك: ثمة برزخ من الخيام طويل... يكاد لا ينتهي
كلما ضاقت به السبل... يخرج قليلاً من ذاكرته ويتناولها مع كأس حنظل ويفكر في صمت الحكمة الغائبة؟
هل من بديل عن الوطن؟
سؤال الماضي المتجدد الذي طالما شكل هاجساً موحشاً للذاكرة الجمعية الفلسطينية سؤال الاحتمالات المطروحة على طاولة العصر والمرحلة...أيقاس الوطن بحدود الجغرافية!!
ربما كان أصدقنا عاطفة في وصف الوطن هو الراحل غسان كنفاني الذي كتب ذات مرة:
الوطن هو أن لا يحدث كل هذا.
بعد هذا السفر الطويل من المنفى يحق للاجئ أن يسأل ماذا تبقى لنا... وماذا يمكن أن يحدث أكثر مما حدث... وما شكل المذبحة القادمة...ما لون السماء في القصف المقبل.. ما زمرة دم القابضين على حق العودة.... ما صيغة الطعنة ومحلها من الإعراب... أسئلة وجودية لحاضر يحاصر ظلنا...أينما حللنا
ولكن لم نفشل... بعد
جواب يطرق باب خيمتنا الواقفة كمثلث هرمي رأسه للأعلى ومحرابها شطر الوطن المصاب بحمى في خاصرته...
جواب يفتح للمنطق فطرته السليمة.. نفشل حين ننسى أننا لاجئون، نقاوم حين نصر أننا لازلنا لاجئين بكل ما تغوينا الحياة بأوطان عصرية لا تتناسب فكرا مع ذاكرتنا الجمعية
نفشل حين نعالج ذاكرتنا بالنسيان.. والتماهي مع الخيال والعدم
حين نصمت عن الحديث عن تلك المساحة الترابية المقدرة ب٢٧ ألف كيلو متر مربع.. ونيف حين ننسى شكل الخارطة.. حين تسقط قلادة بتطريز كنعاني من عنق سمراء في مقتبل العمر.. حين نستبدل اسم فلسطين بوشم لماركة عالمية تذعن بالإبادة الجماعية المرتكبة منذ عقود والتي بلغت أوجها على شواطئ غزة...
لا لم نفشل بعد... لأننا لا زلنا مقاومين بالفطرة...تلك الفطرة التي يبعث عليها الفلسطيني حين تنجبه الخيمة أو حين ينجبه السجن.. أو تنجبه الفكرة.. فالفلسطيني يخلق ثورياً بالفطرة...والثورة ليست رصاصاً فحسب..
لا زلنا نرى فلسطين في أعين اللاجئين الأوائل من القرى والبلدات الفلسطينية إبان النكبة...بعضهم قضى نحبه قهراً على عتبات الانتظار... والمعركة
وبعضهم عاش عمراً من الكهولة المبكرة... ولكنه لازال ينتظر...وما بدلوا فلسطين مرة
نرى فلسطينا في زقاق المخيم المطل على سفح جبل.. أو شاطئ بحر...أو في مرمى السهل ..مخيماً يرتب ذاكرته الطينية وفقاً للتقويم الكنعاني الأول.. تدخل أزقته فترى فلسطين حاضرة قبل النكبة بسهولها وجبالها وقراها ومدنها حتى في أدق أكلاتها....
لسنا مهزومين ما دمنا نقاوم عبارة سجلها التاريخ للراحل مهدي عامل والتي جسدها الفلسطيني بحرفيتها
قاومنا بالحبر المتواصل منذ بعثت فينا الروح وانتمينا لفردوسنا... كتبنا فلسطين في القصيدة فكانت هي الوحي وهي القافية...وكانت صدر البيت وشطرها المتجذر فينا
وفي العام السابع والسبعين للنكبة
من سفر الخروج
يبرز عظمنا.. من لحمنا
من حشوة القلب الجريح
من ظلنا.... والنخاع
تعب القاع... من الخيمة.. تعب الطين من المصفحة.. تعبت سماؤنا من الرماد.. تعب الصبر من الانتظار... تعب الإنسان الطفل بداخلنا.. ألا يحق لنا الحياة... ألسنا بشراً.. ألسنا من دم ولحم وأنين... ألسنا عرباً كالآخرين... تعبت جدران الخيمة من فرط الشهداء على قائمة التضحية..
تعبت زنازين غزاتنا.. تعب الحديد نيابة عن الأسرى والمعتقلين...
تعبت لغتنا من الطرح المباشر.. ومن الاستعارات... ومن لغة الرمز والسوريالية... تعب النشيد من إيقاع الموسيقى الجنائزية... تعب التاريخ برمته من فرط المذبحة الجماعية... تعبت جغرافيا الكون من أنهار الدم المسفوك على شواطئ المدينة حيث لا قطرة ماء واحدة... تعب الاقتصاد من تضخم الأرواح الصاعدة نحو سماء الله.. أو الملقاة على جانب الطريق... تعبت رياضيات العقل من تعداد المفقودين قسراً أو العائلات الممسوحة بفعل صاروخ واحد... حيث لا أثر
وحدها الذاكرة...كانت تشحن أنفاقها بكل ما سبق.. لتبقى على قيد الوطن...
ذاكرتنا طريقنا...الوحيد الباقي في الأيام المقبلة.. سبيلنا الأوحد لكي لا نكون هنوداً حمراً في عصر الحداثة...
كتبنا...ذاكرتنا على كل شيء...دوناها للقادمين بعدنا بعصور.. رسمنا فلسطين كما لم يفعل رسام من قبل... رسمناها بعين المتخيل الذي لم يراها قط...فكانت الأروع بين البلاد..
ولا نزال نرسم بالرصاص خارطة الوطن.. وبالحبر.. وبألوان الحياة
انشدنا فلسطين في موالنا الشجي.. وعتاباتنا المفضلة.. ونشيدنا الذي يلهم قلوبنا لذة العشق.. وشبق العاشقين.. متيقنين من الحقيقة.. وإن كثر الوهم... واثقين بالعودة وإن طال الزمن... مؤمنين بنصرنا وإن بقينا وحدنا... فالزعتر لن يصبح عبرياً... والدبكة ما كانت يوماً إشكنازية...سيرحلون جميعاً
ويبقى الوطن

عن مجلة الهدف

الجامعة تكاد تحتضر، فهل من مخرج يحفظ ماء الوجه؟

نورالدين موعابيد

مفجع، مخجل في آن أن الجامعة باتت تحتضر، إن لم أقل إنها تلفظ أنفاسها الأخيرة، أو هي إن شئت بتعبير ملطف، تغالب الموت السريريّ. والجامعة من منظور لا وعينا الثقافيّ هي فضاء الإبداع بامتياز، لأن الحرية أسّها وأساسها، وقل القول نفسه بالنسبة إلى النقد والنقد الذاتيّ..أما ما يمارس في الجامعة، اليوم فليس في ماكروبنيته سوى إعادة إنتاج بئيسة، كسيحة، مقصوصة الجناحين، لا تكاد تبرح اجترار سطور كراسات عفت ديارها، أو مطبوعات خلقة، متآكلة، بل إنها منسوخة بمباركة العالم الافتراضيّ، أو هي مجرد إحدى إصدارات هذا الأستاذ المحاضر أو ذاك: صكوك غفران جواز الطالب. والأنكى أن التقويم هو قاصمة (الصاد قبل الميم) ظهر الجامعة، مما يقود – لا محالة – إلى ضمور أبجديات مناهج البحث العلميّ، وهذا واضح لمن يجيد رصد محايثات الرسائل الجامعية بدءا من التأطير إلىَ المناقشة. و زاد الطين بلة «إفراز» ظواهر سلوكية مرضية (بفتح الراء)، يندى لها الجبين، من قبيل ما عُرف بفضيحة الجنس مقابل النقطة، وليت الأمر رُدع إلى غير رجعة، فسرعان ما تواترت فضائح أخرى، وتناسلت، أتت على أخضر الموضوعية ويابسها، تتصدرها فضيحة الاتجار في الشهادات العليا، اتجارا در على الجناة المتورطين فيه ثراء فاحشا..هكذا يئد كل من الأستاذ والطالب كرامته(الكرامة قيمة القيم)،و يغوصان في وحل الانتهازية و الانتفاعية الضيقة، فيلفظهما تاريخ الشرفاء، الأحرار، ويرمي بهما في مزبلته، ومن ثمة ينصرم حبل ما تبقى من ثقة المجتمع في «الخريج»، طبيبا كان، أو مهندسا، أو قاضيا، أو محاميا. أو أستاذا...

ما العمل؟:لا مناص من: تطوير برامج التدريس الجامعيّ، وتثوير مناهج البحث، ولا أتجرّى إن دعوت إلى تغيير استراتيجيات تقويم الطالب ،وطالبت بتوقير العلوم الإنسانية في التخصصات كلها، والشعب جميعها دونما استثناء، بالإضافة إلى تعزيز فلسفات التغيير. ولعل من أوجب الواجبات تفعيل التأطير الفعليّ ،المصاحب بعد تثمين المؤطرين تثمينا حافزا فيه غير يسير من ثقافة الاعتراف.. ولينخرط الباحث والمؤطر في عوالم التمهير، بدل عوالم التبرير.. ولا يجادل في أهمية التعليم الجامعيّ إلا من أصابه الخبل، وأعماه العته، ولذلك فإن الأحجى هو تخليص الجامعة من أيّ بعد تسليعيّ يمليه الفكر «التقويليّ»، قد يُجهز على أبعادها التقدمية حميمة العلاقة بالانتظارات المجتمعية الحداثية-الديمقراطية.. وبناء على هذا فإن المجانية إحدى الضرورات وإن كان التعليم جامعيا..أ ليس التعليم هو المحرّ الذي يُقاس به تحضّر الشعوب ؟!وربما افتخر المرء يوما بكون ميزانية التعليم ستفوق الميزانيات كلها، بينما أقول لمعارضي الإنفاق على التعليم مرددا: «قد يكلفنا التعليم ما يكلف، لكنكم لا تعرفون كم تكلفنا الأمية»!!!

عبد الحق الواسولي:

إن مظاهر الفساد في الجامعة لا يمكن عزلها عن مظاهر الفساد في المجتمع وفي جميع المرافق والتي هي نتيجة طبيعية لسياسة النظام المغربي.

تقديم

عبد الحق الوسولي مناضل في حزب النهج الديمقراطي العمالي وفي هيئات حقوقية وطنية ، نستضيفه في هذا العد باعتباره أستاذا جامعيا ، وذلك في إطار تناول ملف هذا العدد لموضوع التعليم العالي الذي طفت على سطحه فضائح تتطلب تنوير الرأي العام وتفكيك منظومة التعليم العالي لاستخلاص فهم موضوعي لاستشراء مظاهر الفساد المختلفة داخل الحرم الجامعي. نشكر الرفيق عبد الحق الوسولي على قبول الاستضافة

■ طفت على سطح الساحة الجامعية منذ بضع سنوات قضايا فساد متعددة الأشكال، ما بين الابتزاز الجنسي والمتاجرة في الشهادات والديبلومات والتوظيف غير المستحق، وغيرها. هل يمكن ان نتحدث عن ظاهرة بهذا الخصوص؟

● أولا أتقدم بالشكر لجريدة النهج الديموقراطي العمالي على اهتمامها بهذا الموضوع المهم نظرا لحساسيته ولخطورته في نفس الوقت على مستقبل البلاد وتطورها. قبل الخوض في هذا التساؤل المهم، فلابد من الإشارة ولو بعجالة إلى السياسة التعليمية للنظام المغربي والتي تعتبر السبب الرئيسي الذي أدى إلى هذه الاختلالات المتعددة، (الابتزاز الجنسي، المتاجرة في الشهادات والديبلومات، التوظيف غير المستحق، الغش في الامتحانات، تدني المستوى واختلالات أخرى).

إن السياسة التعليمية ببلادنا المتبعة ومنذ نهاية السبعينات تقريبا هي سياسة طبقية بامتياز. فهناك مدرسة للكتلة الطبقية السائدة و التي تهدف إلى إعادة إنتاج النخب القادرة على التفكير والمحافظة على امتيازاتها الطبقية علما أن هذه الفئة لا تتجاوز عشرة بالمئة، بالمقابل مدرسة عمومية لأبناء عموم الشعب و التي كانت على الأقل حتى حدود السبعينات و سيلة للترقي الاجتماعي و هذا لم يكن أن يتم إلا بفضل تضحيات نساء و رجال التعليم و مقاومتهم للسياسة الطبقية اللاشعبية واللاوطنية للنظام. لكن ومنذ نهاية السبعينات ، بعدما أن زج النظام بخيرة رجال التعليم في السجون وضرب الاتحاد الوطني لطلبة المغرب و تشجيع الظلاميين و الفكر الظلامي، استطاع أن يطبق سياسته الطبقية وأصبح الهدف من المدرسة العمومية والتعليم العالي العمومي هو محاصرة العقلانية و الفكر التحرري والنقدي و بالمقابل شل العقل عن التفكير، و في نهاية المطاف الهدف الرئيسي للمدرسة العمومية هو إعداد يد عاملة مؤهلة تكون في خدمة الكتلة الطبقية السائدة والشركات المتعددة الجنسيات و بأجور متدنية لكنها غير قادرة على الإبداع و التفكير في مستقبلها.

إن هذه السياسة ومع مرور السنين أدت إلى ضرب القيمة الاعتبارية للأستاذ في المجتمع وتفقيره مما أصبح مضطرا للعمل أيضا في المدارس الخاصة أو الساعات الإضافية للتلاميذ في المنازل وخصوصا بالمدن الكبرى. إن من نتائج هذه السياسة أيضا تخلي المدرسة العمومية عن تأطير وتربية الأطفال والشباب لكي يصبحوا مواطنين صالحين لأنفسهم وللمجتمع، متشبعين بالفكر النقدي التحرري وبالمبادئ الكونية لحقوق الإنسان وبإعمال العقل وليس النقل. لقد أفرزت هذه السياسات المخزنية في ميدان التعليم تلميذ يؤمن بكون النقطة هي المهمة ولو بالغش وليست المعرفة، مما أدى إلى ظهور بعض المظاهر السلبية وغير البيداغوجية كالساعات الإضافية في المنازل وضعف المستوى المعرفي واللغوي والفكري للتلميذ.

إن الاختلالات التي عرفتها الساحة الجامعية منذ بضع سنوات من قضايا فساد متعددة الأشكال، ما بين الابتزاز الجنسي، المتاجرة في الشهادات والديبلومات، التوظيف غير المستحق، تدني المستوى، انعدام الفكر النقدي التحرري وغيرها ما هي إلا تحصيل حاصل للسياسة التعليمية المتبعة من طرف النظام المخزني.

بالإضافة إلى ضعف الإمكانيات والاكتظاظ في الجامعة فإن أغلب الأساتذة الجامعيين يعملون المستحيل للنهوض بالتعليم الجامعي لكن الإرادة وحدها لا تكفي. إنه ومع الأسف الشديد ومع ضرب القيمة الاعتبارية للأستاذ الباحث بدأ يطفو على السطح بعض الأساتذة الجامعيين المخزنين أكثر من المخزن أصبحوا يدافعون على سياسة النظام في التعليم العالي ومنظرين للكتلة الطبقية السائدة وهمهم الوحيد هو الترقي في أحضان المخزن. إن هذه الاختلالات الخطيرة التي تمارس من طرف بعض «الأساتذة الجامعيين» لا يمكن السكوت عليها وهي مدانة وتسيئ للجامعة العمومية وللشعب المغربي ويجب فضحها والتصدي لها بكل الوسائل المشروعة حتى لا تصبح ظاهرة لان أغلبية الأساتذة وكما أشرنا إليه يقاومون ويناضلون من أجل جامعة عمومية شعبية ديمقراطية تكون في خدمة الشعب المغربي.

■ في تفسير لمظاهر الفساد هذه، ارجعها البعض إلى النظام الجامعي في مستوياته المختلفة ومنها التقويم، هل توافقون هذا الرأي؟ وكيف يشكل هذ النظام سببا في هذا الفساد؟

● إن مظاهر الفساد في الجامعة لا يمكن عزلها عن مظاهر الفساد في المجتمع وفي جميع المرافق والتي هي نتيجة طبيعية لسياسة النظام المغربي. إن الأسباب متعددة ومعقدة ولا يمكن اختزالها في عملية التقويم. إن الانحطاط الثقافي والفكري والأخلاقي والاجتماعي والاقتصادي سببه الرغبة في تدمير المجتمع ونخره واستبعاد أي قدرة ممكنة على النهوض والتنمية وشل العقل والفكر وخلق مواطن غير مبدع بفكر مشلول وغير خلاق. إن هذا السبب الأساسي لا يعفي المكونات الجامعية من مسؤولياتها في تفاقم ظاهرة الفساد والتصدي لها. إننا لا يمكن في هذا المقال أن نلم بجميع الأسباب كونها متشابكة ومعقدة وتستدعي دراسة علمية معمقة ومع ذلك فلا بد من الوقوف على بعض الاختلالات والأسباب التي أدت إلى الفساد في الجامعة نذكر منها:

- تعيين رؤساء الجامعات والمؤسسات وأغلبية أعضاء مجالس الجامعات والمؤسسات بدل الانتخاب وذلك يخضع في أغلب الأحيان للولاء للمخزن بدل الكفاءة والمردودية والنزاهة الفكرية والعلمية.
- الإجهاز على صيغة «القطاع العمومي» للتعليم وذلك بالتحفيز على خلق « مسالك مربحة اقتصاديا» وخوصصتها تدريجيا لتبقى حكرا على نخبة معينة داخل المجتمع ضربا لمبدأ تكافئ الفرص ومهدت لبيع الديبلومات في الجامعة،
- خلل في عملية توظيف الأساتذة كون الإدارة هي التي تعين لجنة التوظيف.
- خلل في العمل النقابي الذي ركز على الملف المطلبي بالأساس وأهمل النضال من أجل جامعة عمومية تكون في خدمة الشعب المغربي والتصدي لمظاهر الفساد بكل قوة وإدانة الفساد والمفسدين وإشاعة الفكر النقدي التحري داحل الجامعة وكذا الاهتمام بالشأن الثقافي.
- إعادة النظر في عملية التقويم

- ضعف الحركة الطلابية تنظيميا وفكرها وتشتتها والتناحر فيما بين مكوناتها بدل أن تكون في مقدمة النضال من أجل جودة التكوين وتكافئ الفرص والتصدي لمظاهر الفساد والمفسدين وكذلك فضح الاختلالات داخل الجامعة.

■ ما هي في تصوركم البدائل الممكنة لتجاوز هذا الوضع؟

● لتجاوز هذا الوضع او على الأقل الحد من استفحاله حتى يصبح ظاهرة مجتمعية يصعب التصدي لها، فإنه يجب على المدى القريب العمل على:

- دمقرطة واستقلالية الجامعة
- أن تهتم النقابة الوطنية للتعليم العالي ومن خلالها جل الأساتذة بتخليق الجامعة، بالعمل الثقافي والفكري وبنشر الفكر النقدي التحرري وسط الجامعة وخصوصا لدى الطلاب والتصدي لجميع أنواع الفساد وفضحها.
- توحيد نضالات الحركة الطلابية في إطار الاتحاد الوطني لطلبة المغرب واسترجاع دورها الريادي في الدفاع على الجامعة والتصدي لجميع أنواع الفساد.

أما على المستوى المتوسط والبعيد فإنه يجب على الأساتذة والطلبة الانخراط في النضال من أجل جامعة عمومية شعبية ذات جودة عالية تخدم مصالح الشعب المغربي والتصدي للسياسة الطبقية للنظام في التعليم العالي التي ترهن الجامعة لخدمة الرأسمال الطفيلي وكذلك الانخراط في النضال مع كل القوى الحية في البلاد التي تناضل من أجل نظام ديمقراطي حقيقي تكون فيه السيادة للشعب.

إن السياسة التعليمية ببلادنا المتبعة ومنذ نهاية السبعينات تقريبا هي سياسة طبقية بامتياز. فهناك مدرسة للكتلة الطبقية السائدة و التي تهدف إلى إعادة إنتاج النخب القادرة على التفكير والمحافظة على امتيازاتها الطبقية علما أن هذه الفئة لا تتجاوز عشرة بالمئة، بالمقابل مدرسة عمومية لأبناء عموم الشعب

المؤتمر الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي جهة الدار البيضاء – سطات لبنة تنظيمية جديدة على درب بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة

بعنو حياة

في سياق الدينامية التنظيمية المستمرة لتقوية صفوف حزب النهج الديمقراطي العمالي في مختلف جهات المغرب، وفي سياق محلي يتسم بتصاعد الهجوم على قوت الطبقة العاملة وعموم الكادحات والكادحين وعلى حقوقهم/هن السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يستعد حزبنا في جهة الدار البيضاء – سطات لعقد مؤتمره الثالث تحت شعار: «بلترة وتقوية وتصليب تنظيمنا بالجهة دعامة أساسية لبناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحات والكادحين « يوم الأحد 29 يونيو 2025 بقر الحزب بمدينةالدار البيضاء.

ويأتي عقد هذا المؤتمر في ظل تغول النظام المخزني الطبقي في بلادنا، حيث تنامي استفراد الدولة البورجوازية التبعية بالقرار السياسي والاقتصادي مما أدى إلى استفحال وتعميق الهشاشة، واشتداد وتيرة الاستغلال وارتفاع حدة التضييق على الحريات، وتكميم الأفواه المطالبة بالحقوق والعدالة الاجتماعية (التعليم والصحة والسكن....)، مقابل مقاومة جماهيرية في العديد من المواقع العمالية والطلابية والشعبية. وإدراكا من مناضلات ومناضلي الحزب بالجهة لأهمية الانخراط العملي في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة الذي أعلن عنه المؤتمر الخامس للحزب واحتراما لمخرجاته، تشكلت اللجنة التحضيرية للمؤتمر وتفرعت عنها لجان أنتجت مشاريع مقررات تنظيمية تم السهر على مناقشتها في الفروع، وحدد لها يوم السبت 14 يونيو2025 لجعل المؤتمر محطة لتقييم التجربة وتثبيت الخيار الطبقي ومساهمة في تفعيل الشعار المركزي حول «البلترة والتقوية والتصليب» وتحويله إلى ممارسة ملموسة وإبداع آليات للعمل وسط الفئات الشعبية وفي مقدمتها النساء العاملات والكادحات والشباب والعمال والفلاحين الفقراء.

وكان مناضلات ومناضلو الجهة على موعد يوم السبت 21 يونيو بمقر الحزب بالدار البيضاء في مؤتمر قبلي كآلية سياسية تضمن سير المؤتمر العام بسلاسة ومساحة زمنية لمناقشة المقترحات والأفكار الواردة في مشاريع الأوراق بكل أريحية من طرف الحاضرات والحاضرين من الجهات. وكان فرصة أيضا لتجديد التشبث بمبدأ الاصطفاف الأممي في خندق

الشعوب المقهورة ورفض كل أشكال التطبيع والتواطؤ، والتأكيد على أن قضية فلسطين تبقى قضية مركزية في وجدان الحزب وفي قلب مشروعه التحرري. وأن النضال من أجل التحرر الوطني في المغرب هو جزء من نضال عالمي ضد الإمبريالية والهيمنة والاستغلال.

ولأن مناضلات ومناضلي الحزب لديهم/هن وعي بحدة الهجوم الطبقي المسلط على الجماهير الشعبية مع ما يواكبه من محاولات لعزل النضالات وتفكيك أشكال التضامن، فقد انخرط جهويا في العمل الجبهوي باعتباره من مرتكزات الفعل السياسي والتنظيمي ويسعى إلى توسيع دائرته (العمل الجبهوي) بالجهة ليتمكن من مواجهة السياسات اللاشعبية وتحقيق التراكم في اتجاه ميزان قوى يخدم مشروع التحرر الجذري الذي يسعى الحزب لتحقيقه.

ومن المؤكد أن هذا المؤتمر سيشكل لحظة سياسية للتأكيد على انخراط الحزب بمناضلاته ومناضليه في المعارك المطلبية لساكنة جهة الدار البيضاء –سطات وفي طليعتها نضالات العاملات والعمال،والفلاحات والفلاحين، والكادحات والكادحين، والمعطلات والمعطلين وكل المدافعات والمدافعين عن المدرسة العمومية وعن الحق في الأرض والثروة والسكن والصحة...وأن التراكم الذي أفرزه الإعداد الأدبي واللوجستي للمؤتمر الجهوي يعكس إرادة جماعية صلبة لدى مناضلات ومناضلي الحزب على مستوى الجهة تجسد الانضباط الثوري والتفاني في خدمة مشروعنا الطبقي وتترجم شعارنا المركزي «البلترة والتقوية والتصليب». فلنجعل من لحظة المؤتمر بداية لمرحلة نوعية من النضال المنظم على طريق بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة.

حدث الأسبوع

في صراع النور والظلام، فلنكن واضحين !..

عزيز عقاوي

من بين حسنات الصراع في الشرق الأوسط، انها عرت عن عورة الاسلام السياسي الوهابي، وكشفت عن طبيعته العميلة للإمبريالية والصهيونية والرجعية.

هذا الإسلام بعينيه، هو الذي ارخى بظلاله في شمال افريقيا كما في الشرق الأوسط . وأخرج فقهاء الظلام من جحورهم للدفاع عن العدوان الصهيوني وتبرير اجرامه عبر لي عنق فقهي قرسطوي متخلف وعميل للأنظمة .

عن الصراع الطبقي الذي تدور رحاه في شمال افريقيا كما في المنطقة العربية ، ليس صراعا على مستوى خط مستقيم ، بين متسلط هناك في النقطة x ومقهور هنا في النقطة y وهيا على النضال...!

إن الصراع، صراع متشعب، ومعقد، ومركب، ويدور على مستويات عدة: أيدولوجية، سياسية، اقتصادية وثقافية ...!

ولا يمكن التمترس في خندق بعينه...! وإخلاء الجبهات الأخرى لأن الحرب هي برية وبحرية وجوية ..!

فالنضال الاقتصادي والاجتماعي، إن لم يكن محصنا على مستوى البنية السوسيو–ثقافية، في علاقتها الجدلية مع البنية السوسيو–اقتصادية ، فقد تكون نتيجة هذا النضال ، هو تغيير عصا الاستبداد باسم الحداثة بعصا الاستبداد باسم اللاهوت أو أي مسمى آخر !

فبقدر ما حارب الرفيق لينين، التوجه اليسراوي الطفولي، الذي كان يطالب بإعلان الحرب على الدين كهدف سياسي للحزب البروليتاري ..! بقدر ما تصدى للانتهازيين الذين يريدون أن يتوقف الحزب الثوري عن النضال الايديولوجي ضد الدين.

وهو ما أكد عليه صاحب « المثقف العضوي» الثوري الشيوعي الايطالي انطونيو غرامشي، وهو يدقق في مفهوم «الهيمنة الثقافية « معتبر أن :

«هيمنة الدولة على السلطة ،ليس فقط بفعل سيطرتها السياسية بل هي كذلك بفعل سيطرتها المدنية .فالسلطة لا تكسب بالقوة، بل بتمرد العقول.»

«Le pouvoir ne se gagne pas par la force، mais par la subversion des esprits»

● خلاصة.

إن فلاسفة الأنوار، خاضوا حربا ضروسا ضد الاكليروس وضد محاكم التفتيش، التي لم تستهدف المختلفين معها ايديولوجيا وعقديا فقط، بل استهدفت حتى العلماء الباحثين الذين قادتهم أبحاثهم إلى خلاصات علمية دقيقة هزت أركان اللاهوت ، نذكر على سبيل المثال لا الحصر : كوبيرنيكوس البولندي ، وبعده غاليليو الايطالي ، الذين تعرضا للتهديد والتصفية بسبب اكتشافاتهما، التي تهم علاقة الأرض بالشمس ومركز الكون ، تلك الاكتشافات التي هزت عروش القناعات القرسطوية للكنسية ..!

ورغم ذلك فإنها تدور..!

عندما قال voltaire قولته الشهيرة « Ecrasons l'infâme »

فهو لم يكن يقصد المسيحية كدين ، بل كان يقصد الاكليروس كتجار الدين!

خنيفرة 25 يونيو 2025